ميلاد «استراتيجية الصناعة» من رحم «المؤتمر الاقتصادى»

«ثمار المؤتمر» تسقط فوق رأس البورصة

رفع» استثنائي» لأسعار الفائدة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧
البورصة
https://www.facebook.com/alborsagia
http://www.alborsagia.com
السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٦٣
الأحد
٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢
٥ ربيع الاخر ١٤٤٤
الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«المركزى» يرسم خريطة الشمول المالى حتى 2025

«دروع حكومية» لحماية المواطنين من الأزمة الاقتصادية

«مؤشر الجنيه» يقيس قوة العملة المحلية

عائد الشهادات الدولارية «مضمون»

8 محطات تقود مصر للتحول إلى «مركز إقليمى للطاقة»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة السلسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد النهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

« توزيع مؤسسة دار التحرير « الجمهورية

رفع الأجور وعلاوة استثنائية وتأجيل زيادة الكهرباء..

«دروع حكومية» لحماية المواطنين من الأزمة الاقتصادية

إقرار حزمة جديدة من قرارات الحماية الاجتماعية بتكلفة ٦٧ مليار جنيه

كتب رأفت كمال:

أقرت الحكومة حزمة جديدة من القرارات للحماية الاجتماعية تصل تكلفتها إلى ٦٧ مليار جنيه وذلك لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على المواطنين وحماية الفئات الأكثر احتياجاً منها رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالحكومة المصرية والشركات التابعة لها من ٢٧٠٠ إلى ٣ آلاف جنيه، وتوفير دعم مالى للأسر على بطاقات التموين حتى ٣٠ يونيو المقبل بشرائح تتراوح بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه، وإقرار علاوة استثنائية بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهرياً لكل العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات بداية من نوفمبر المقبل، وعدم زيادة الرسوم بما يشمل عدم زيادة أسعار فواتير الكهرباء حتى ٣٠ يونيو من العام المقبل، وكذلك وضع آلية لتعويض ودعم العمالة فى الشركات المتعثرة بسبب الأزمة الراهنة لصرف دعم مالى حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

وقال أحمد عبد الحافظ الخبير الاقتصادى إن حزمة القرارات تستهدف لتوفير حماية المواطنين فى ضوء الظروف الاقتصادية العالمية، مشيراً إلى أن مصر رغم الأزمات الاقتصادية العالمية وغيرها تمضى بثبات لبناء الجمهورية الجديدة مع وضع غطاء أمان وحماية للطبقات الفقيرة وفى الوقت ذاته ألغت دول متقدمة توفير أى سبيل للدعم لمواطنيها.

وأكد عبد الحافظ أن الرئيس ومؤسسات الدولة يعملون على مدار السنوات الماضية للبناء وإرساء قواعد التنمية المستدامة مع الحفاظ على توفير حياة كريمة للمواطنين ولم يشعر المواطن بفقدان أو غياب سلعة أساسية فى حين تعانى دول عظمى من توافر ألبان الأطفال وسلع رئيسية، لافتاً إلى أن الرئيس السيسى يشعر بكافة هموم وأتعاب المواطنين ومن الوهلة الأولى كان صادق مكاشفاً بأن الفترات العصيبة سوف تعقبها انفراجات كبيرة لأجل الوطن والمواطنين، وتلك القرارات جزءا لا يتجزأ من الكثير الذى سيتحقق على أرض الواقع.

وثمن هانى توفيق الخبير الاقتصادى القرارات الاجتماعية التى أعلن عنها الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، مؤكداً أن هذه القرارات تأتى فى إطار مراعاة الظروف الاقتصادية التى يمر بها العالم موضحة أن تلك الإجراءات تعد أول نتائج المؤتمر الاقتصادى مصر ٢٠٢٢ والذى وضع الجميع أمام حوار اقتصادى شامل حجم التحديات والمسؤولية وخرج بتوصيات تعزز خطوات مصر فى التنمية ومستقبل الاستثمار.

وشدد توفيق على إن الرئيس عبد الفتاح السيسى دائماً ما يضع فى مقدمة أولوياته حماية الطبقة المتوسطة ومساندة محدودى الدخل والأسر الأكثر احتياجاً لتمكينهم من الصمود أمام التداعيات السلبية للأزمات العالمية المتعاقبة حتى تجاوزها، مشيراً إلى أنه وسط العمل على تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم القطاع الخاص لمواصلة الإنتاج لا يتغافل عن حقوق البسطاء وتوسيع قاعدة الحماية الاجتماعية.

وقال وليد جاب الله الخبير الاقتصادى أنه لاشك إن حزمة القرارات التى وجه بها الرئيس السيسى من أجل زيادة الأجور فى الجهاز الإدارى للدولة ستراعى مفهوم العدالة الاجتماعية بحيث أن هذه الزيادة تخص جميع العاملين بالدولة على حد سواء، موضحاً أن رفع رواتب العاملين بالدولة سينعكس بصورة إيجابية على القطاع الخاص وهو ما يرفع من دخل القطاع والعاملين به حيث أن العاملين بالدولة من خلال تلك الزيادة سيساعدون على زيادة تتراوح بالأسواق المحلية وهو ما يزيد من الفرص للقطاع الخاص.

وأضاف جاب الله أن الرئيس عبد الفتاح السيسى راعى فى تلك القرارات الشرائح الأولى بالرعاية حيث أن تلك الحزمة ستفيد العاملين بالدولة وهو ما ينعكس بصورة أخرى على العاملين بالقطاع الخاص، كما أن تلك القرارات التى أقرها الرئيس بلاشك ستحقق العدالة الاجتماعية وتؤكد دعم الرئيس ومساندته للفئات أصحاب الدخول المنخفضة وخاصة وأنها تخص جميع العاملين بالدولة، مؤكداً أن زيادة الحد الأدنى من المرتبات للعاملين بالدولة قرار صائب ويؤدى إلى نتائج إيجابية على الاقتصاد المصرى بشكل عام كما أن له بعداً اجتماعياً كبيراً يراعى أصحاب الدخول المنخفضة، حيث أن تطبيق هذا القرار سيؤدى إلى رفع القدرة الشرائية لدى الموظفين المعنيين بالقرار وبالتالى يساعد على انعاش حركة البيع والشراء فى السوق المحلية خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

وقال على الإدريسى الخبير الاقتصادى إن الحكومة اتخذت هذا القرار بشكل عاجل وحملت على عاتقها هذا الأمر وذلك فى مسار الحفاظ على مظلة الحماية الاجتماعية ولعل على هذا القرار من أبرز القرارات التى نتجت عن المؤتمر الاقتصادى مصر ٢٠٢٢، موضحاً أن هذا القرار إن دل فإنه يدل على جدية الحكومة الواضحة فى تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى والمضى قدماً نحو تنفيذ توصيات المؤتمر الاقتصادى لافتاً إلى أن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة ترتبط بإعطاء مبلغ مقطوع بصورة مستمرة للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة سواء الحكومة أو الوزارات أو المديريات أو شركات قطاع الأعمال العام لمواجهة زيادة الأسعار وآثار التضخم.

وأكد الإدريسى أن الحكومة أول قرار اتخذته قبل مضى ٢٤ ساعة على نهاية المؤتمر الاقتصادى مصر ٢٠٢٢ صب فى مصلحة المجتمع وتخفيف الأعباء على المواطنين لاسيما من محدودى الدخل وهم الفئة الأولى التى ستواجه أى ارتفاعات فى الأسعار متمنياً من الحكومة الاستمرار فى مراجعة هذه الحزمة حتى يمكن مواكبة وضع الأجور بالتطورات التى تحدث فى الجوانب الاقتصادية، منوهاً إلى أن هذه العلاوة ستكلف الدولة خلال عام مالى ما يقرب من ٦٧ مليار جنيه وهذا المبلغ ليس بالكثير ولا بالقليل لكن بإضافته على مبلغ الحماية الاجتماعية الأساسية المفروض من قبل الدولة سيشكل وزناً نسبياً كبيراً وسيستمر العمل بمنظومة الحماية الاجتماعية التى كانت سارية من قبل حتى ٦/٣٠ المقبل أى لمدة ٨ أشهر ترقباً لما ستسفر عنه الأحداث العالمية.

وقال أحمد معطى الخبير الاقتصادى إن زيادة الأجور والعلاوات للموظفين جزء من حزمة القرارات التى وجهت القيادة السياسية باتخاذها وتمثل انحيازاً للشعب المصرى واستمراراً لنهج الدولة المصرية فى تحسين مستوى معيشة المواطنين وخلق حياة كريمة للمواطنين، مشيراً إلى ان هذا زيادة الأجور تدل على نجاح الاصلاح الاقتصادى والذى تم إطلاقه عام ٢٠١٦ مشيراً إلى أن هناك مراجعة للحد الأدنى للإعفاء من الضرائب بعد قرار رفع الحد الأدنى للأجور وهناك مقترح لرفع حد الإعفاء الضريبى من ٢٤ ألف جنيه إلى ٣٠ ألف جنيه حتى يستشعر من تم رفع راتبه أنه لم يتم رفع راتبه ليذهب منه جزء إلى الضرائب متمنياً استمرار الحكومة فى اتخاذ مثل هذه القرارات التى فيها حماية المجتمع والمواطنين من مثل هذه الموجات التضخمية الواردة من الخارج.

بعد موافقة الحكومة والبرلمان على القانون..

«سيارات العاملين بالخارج» تسير بسرعة 5 مليارات دولار

كتب- رأفت كمال:

تتواصل ردود الفعل الإيجابية من المواطنين والخبراء حول المبادرة الخاصة باستيراد السيارات المعفاة من الجمارك والضرائب والتى وافق البرلمان على مشروع القانون الخاص بها مؤخراً بعد موافقة الحكومة وفى انتظار التصديق عليه من رئيس الجمهورية، حيث ستساهم المبادرة التى سيتم العمل بها لمدة ٤ أشهر فقط فى تعزيز موارد مصر من العملة الصعبة حيث تشترط وضع وديعة بالعملة الصعبة فى حسابات وزارة المالية تمثل نسبة ١٠٠٪ من قيمة جميع الضرائب والرسوم التى كان يتعين أداؤها للإفراج عن السيارة بما فى ذلك الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الجدول كما ينص مشروع القانون على أن يتم استرداد المبلغ النقدى الذى تم تحويله لصالح وزارة المالية بعد مرور خمس سنوات من تاريخ السداد بذات القيمة بالمقابل المحلى للعملة الأجنبية المسدد بها بسعر الصرف المُعلن وقت الاسترداد.

ووفقاً لما ذكره الشحات الغتورى رئيس مصلحة الجمارك فإن الحصيلة المتوقعة من مبادرة استيراد السيارات للمصريين العاملين بالخارج تتراوح بين ٣ و٥ مليارات دولار ومن الممكن أن يكون أكبر بحسب إقبال المصريين الموجودين بالخارج، مشيراً إلى إن القانون نص على أن مدة المبادرة ٤ شهور ولم ينص على جواز التمديد، وبالتالى فإن تمديده سيحتاج إلى إصدار قانون جديد ولا نعتقد أن يحدث هذا أبداً لأنه إجراء استثنائى ومحدد المدة حتى يكون هناك إقبال جاد وحتى لا يؤثر سلباً على صناعة السيارات المحلية.

وكشفت وزارة المالية عن شرط مهم لاستفادة المصريين العاملين فى الخارج من المبادرة الخاصة باستيراد السيارات المعفاة من الجمارك والضرائب وهو إنه يشترط للاستفادة من القانون أن يكون هناك حساب بنكى فى الدولة المقيم بها المغترب ومضى على فتحه وبه الرصيد الذى سيتم تحويله ٣ أشهر على الأقل قبل تاريخ صدور قانون استيراد السيارات للمصريين المغتربين كما يشترط مشروع القانون أن تكون السيارة المراد استيرادها لمصر من نفس البلد التى يقيم بها المغترب وذلك للاستفادة من المزايا والتيسيرات التى يتضمنها هذا القانون للمصريين المقيمين بالخارج بإعفاء سياراتهم من الضرائب والجمارك عند دخولها مصر.

ويقول معتز عاطف خبير السيارات خبير السيارات أن السوق يستوعب النسبة المتوقعة من السيارات المستوردة التى سيستقدمها العاملون بالخارج والتى تشير تقارير أنها تقدر بنحو ٥٠٠ ألف سيارة خلال سنة من دخول القانون حيز التنفيذ، موضحاً أن السنوات الثلاث الماضية مضاف إليها عام ٢٠٢٢ الجارى تأثر سوق السيارات المحلى بشدة وانخفضت المبيعات بشكل كبير نظراً للظروف الاقتصادية وأزمة كورونا وكان من المخطط أن يضاف هذا العدد تقريباً خلال هذه السنوات فى الظروف العادية، لافتاً إلى أن غالبية السيارات المستوردة من الخليج وأوروبا تتمتع بحالة جيدة وبالتالى لن تحتاج لقطع الغيار لفترة طويلة بعد دخولها مصر كما أن قطع الغيار الدورية يستطيع المغتربون جلبها من البلاد التى يعملون بها وهذا سيحل الأزمة إلى حد كبير.

وأكد محمود خيرى خبير السيارات تأثير قانون إعفاء سيارات المصريين بالخارج من الجمارك على أسعار السيارات فى مصر فى ظل الأزمة الحالية وزيادة ما يسمى بـ «الأوفر برايس» لافتاً إلى أن قرار اعفاء سيارات المصريين فى الخارج من الجمارك حقق تأثيراً نسبياً فى أسعار السيارات من ناحية «الأوفر برايس» موضحاً أن الفئة الأولى من احدى السيارات كانت بسعر ٧٥٥ ألف جنيه وأصبحت ٧٠٠ ألف جنيه والأوفر برايس لن يتبقى منه شيء فى الفترة المقبلة مشيراً إلى أن السيارات فى السوق هى الأغلى فى العالم وهو ما يقلل من القدرة الشرائية للمواطن المصرى وبالتالى كان ينظر المنتجون والمستثمرون الأجانب لسوق السيارات فى مصر أنه صغير متوقعاً أن الحد الأدنى للسيارات التى ستدخل مصر بعد هذا القرار من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف سيارة والمصريون بالخارج سيظلون هم الممول الأهم للاقتصاد المصري.

وقال محمد عبدالرحيم الخبير الاقتصادى إن قرار استثناء استيراد سيارات المصريين بالخارج من قواعد وأحكام الضرائب والرسوم المستحقة على الاستيراد شرط أن تكون للاستعمال الشخصى قد يساهم فى زيادة النقد الأجنبى المحول إلى مصر ويرفع الاحتياطى من خلال التحويلات التى سيقوم بها المصريون بالخارج مقابل الاستيراد لافتاً إلى أن بقاء المبالغ لمدة ٥ سنوات فى حسابات وزارة المالية دون عائد سيكون له تأثير كبير فى المساهمة فى حل بعض الأزمات المرتبطة بالدولار وتوفير العملة الأجنبية فى السوق المصرى خلال تلك الفترات .

وقال خالد الشافعى الخبير الاقتصادى أن الحصيلة المتوقعة من مبادرة سيارات العاملين بالخارج تقدر بمبلغ ٥٠ مليار دولار مؤكداً أن الجميع مستفيد من هذه المبادرة فالمصرى بالخارج سيدخل سيارته بدون جمرك والدولة ستحصل خلال أربعة أشهر فترة الاستفادة بالقانون على حوالى ٥٠ مليار دولار تمثل الودائع المدفوعة مقدماً على الـ ٢ مليون سيارة، مشيراً إلى أنه لديه تحفظان وهما الأول قدرة البنية التحتية للدولة من طرق وكبارى وجسور على تحمل ٢ مليون سيارة جديدة تعادل٤٠٪ من عدد السيارات الحالى دون حتى الأخذ فى الاعتبار سيارات النقل العام والتاكسيات والثانى يتعلق بقدرة الحكومة على إدارة مواردها النقدية الدولارية الناتجة عن هذا القانون بالكفاءة والحكمة المطلوبة مما يستدعى ضرورة تشكيل لجنة اقتصادية عليا دائمة ومستقلة وعلى رأس اختصاصاتها التخطيط وادارة كافة موارد الدولة، وبالأخص الدولارية منها.

وقال محمود إبراهيم الخبير الاقتصادى إن مصر تراهن على أبنائها بالخارج مجدداً بعد على موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن السماح للمصريين المقيمين فى الخارج باستيراد سيارات مقابل إيداع مبلغ دولارى يتم إيداعه لصالح وزارة المالية لمدة ٥ سنوات بدون عائد، مشيداً بدور المصريين بالخارج فى دعم اقتصاد المحروسة من خلال تحويلاتهم الدولارية التى فاقت صادرات بعض أهم السلع الاستراتيجية المصرية، متوقعاً أن تبلغ حصيلة هذا القرار ١٣ مليار دولار بناءً على تعداد أبناء مصر بالخارج والمتوسط التقريبى لقيمة وديعة السيارة المستوردة التى ستحصلها وزارة المالية، لافتاً إلى أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج بلغت ٣١,٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الانتهاء منها خلال ٢ أشهر..

ميلاد «استراتيجية الصناعة» من رحم «المؤتمر الاقتصادى»

توطين الصناعات وإنشاء مشروعات لتحويل المواد الخام إلى منتجات تحقق الاكتفاء الذاتى

ريم ثروت

اتفق الخبراء ورجال الصناعة على أهمية وضع استراتيجية لقطاع الصناعة للسنوات المقبلة، على أن يتم الانتهاء منها خلال ٣ أشهر من الآن، بعد طرحها خلال المؤتمر الاقتصادى الذى عقد الأسبوع الماضى بالعاصمة الادارية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف على رأسها توطين مختلف الصناعات داخل مصر، وعدم تصدير المواد الخام من خلال إنشاء مشروعات صناعية جديدة لتحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتصدير الفائض لمختلف أسواق العالم بصفة عامة والأسواق العربية والأفريقية بصفة خاصة.

واستعرض المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة استراتيجية أعدتها الوزارة مقترحة لتنمية القطاع الصناعى للتنفيذ خلال ٣ أشهر للنهوض بالقطاع الصناعي.

وأضاف الوزير خلال فعاليات اليوم الثالث للمؤتمر الاقتصادي، بجلسة خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعة: تحديات وآليات تحفيز القطاع، أن أول محور بالإستراتيجية يتضمن رفع معدلات الاستثمار الصناعى وتعميق المنتج المحلي، عن طريق استهداف تعميق الصناعة فى بعض الصناعات الأولية.

وذكر أن المحور الثانى هو تبسيط الإجراءات وتحرير القطاع الصناعى من بعض القيود، مشيرا إلى أن الوزارة أعدت بعض الدراسات على ٧ قطاعات صناعية مثل: الصناعات الغذائية والهندسية والنسيجية والغزل والنسيج ومواد البناء والأخشاب والأثاث والتى سيكون لها فرصة كبيرة فى زيادة حجم صادراتها.

وأوضح الوزير أن القطاع الصناعى بحاجة إلى بيئة محفزة للاستثمار، وبحاجة إلى وجود تشريعات خلال الفترة المقبلة ثابتة لا تتغير تشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم.

كما يحتاج القطاع الصناعى رد مستحقات المصدرين ببرنامج دعم الصادرات ورد الأعباء السابق، موضحا أن البرنامج لابد أن يتحرك وفقا للظروف والمتطلبات ورؤية المصنعين.

والمحور الثالث هو الحوكمة والتطوير المؤسسى عن طريق توقيع بروتوكول تعاون مع كلا من وزارة التخطيط وشركة إى فاينانس لوجود قاعدة بيانات بجميع المصانع المصرية تتيح جميع البيانات عنها وإتاحة المصانع التى تحتاج إلى تمويلات لتطويرها وتنميتها.

وتعانى الصناعة المصرية من العديد من المشكلات على مدار السنوات السابقة ولعل من أهمها دعم المستثمر الأجنبى ومنتجاته على حساب المنتجات المصرية، وذلك حسبما قال المهندس مجدالدين المنزلاوى رئيس لجنة الصناعة بجمعية رجال الأعمال المصريين ، لافتًا إلى أن تفضيل المنتج المحلى يعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية أيضًا، لأنه لو ضمن المستثمر الأجنبى أنه حال الذهاب إلى بلد والقيام بالتصنيع فيها ثم بيع المنتج مباشرة، يأتى مسرعًا لتحقيق ذلك، بجانب التصدير أيضًا.

ودعا الى ضرورة وجود نسبة من أرباح الشركات معفاة من الضرائب، لتوجيهها للبحوث والتطوير، وهذا يعزز من تطوير المنتجات وآليات العمل فى القطاع الخاص.

وأكد «المنزلاوى»، الأهمية الكبيرة لتصريحات الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء أمام المؤتمر الاقتصادى، والتى أكد فيها أن هناك تكليفاً واضحاً لرجال الصناعة بالتعاون مع وزارة الصناعة لوضع استراتيجية للقطاع لمدة ١٠ سنوات مقبلة، على أن يتم الانتهاء منها بحد أقصى ٣ شهور من الآن، مؤكداً أن تنفيذ هذا التكليف يحقق انطلاقة كبرى للقطاع الصناعى.

وقال إن وضع استراتيجية للصناعة المصرية يحقق مجموعة من الأهداف المهمة فى مقدمتها تنفيذ تكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسى لتعميق وتوطين مختلف الصناعات داخل مصر، وأيضاً عدم تصدير المواد الخام من خلال إنشاء مشروعات صناعية جديدة لتحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتصدير الفائض لمختلف أسواق العالم بصفة عامة والأسواق العربية والأفريقية بصفة خاصة.

وأكد المهندس محمد المنزلاوى، أن التعاون فيما بين مستثمرى القطاع الصناعى ووزارة الصناعة سيؤدى إلى صياغة استراتيجية ناجحة، خاصة أن مستثمرى القطاع الصناعى ليسوا على دراية كاملة بمختلف التحديات والمشكلات التى تواجه القطاع الصناعى فقط، ولكن لديهم رؤية واضحة لإيجاد حلول قابلة للتنفيذ لمواجهة مختلف التحديات والمشكلات التى تواجه القطاع الصناعى، مشيراً إلى ضرورة الإسراع فى وضع هذه الاستراتيجية مع الأخذ فى الاعتبار أن ما حققه الرئيس عبد الفتاح السيسى من إنجازات ومشروعات قومية كبرى فى مختلف المجالات بصفة عامة، وفى مجال المشروعات القومية الكبرى الخاصة بالبنية التحتية والأساسية من شبكة الطرق القومية والأنفاق والمحاور والكبارى جعل مهمة رجال الأعمال والاستثمار والصناعة سهلة فى إقامة المشروعات الجديدة فى مختلف المجالات.

وطالب طارق توفيق، وكيل اتحاد الصناعات المصرية، بتفعيل مكاتب الاعتماد التى نص عليها قانون تيسير إجراءات التراخيص الصناعية الصادر عام ٢٠١٧ والذى لم يفعل حتى الآن، وعودة دور المطور الصناعى، حيث لم يتم طرح أراضى على المطورين منذ سنوات، داعيا إلى وجود استراتيجية صناعية واستهداف الصناعات المغذية التى لها عائد اقتصادى وميزة تنافسية، لافتا إلى أن الاستراتيجية والسياسة الصناعية مفقودة فى مصر ويتم العمل بشكل عشوائى، ملقيا اللوم على الوزارة وأولى وليس الهيئة بمفردها.

وطالب نادر عبد الهادى، عضو مجلس إدارة اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل FEDA، بأن يكون سعر الأرض مساويا لقيمة الترفيه ولا يتم بيعها بأسعار مبالغ فيها، مشيرا إلى عدم ملاءمة نظام المطور العقارى للمشروعات الصغيرة.

وانتقد عبد الهادى ارتفاع الرسوم الخاصة بالدفاع المدنى والتى تصل إلى مليون جنيه على أقل تقدير لشبكة الحريق، حيث تعانى منطقة مرغم للصناعات الصغيرة فى الاسكندرية من هذه المشكلات فى حين أن مساحات المصانع صغيرة جدا، مطالبا بعمل شبكات مجمعة للدفاع المدنى فى المناطق الصناعية خاصة الصغيرة لتقليل التكلفة.

وقال محمد شكرى، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمستحضرات الغذائية ميفاد، إن قانون تيسير إجراءات التراخيص الصناعية الصادر عام ٢٠١٧ تم التوافق حول رؤيته على مدار عامين قبل صدوره، وتم العمل على لائحته التنفيذية وتوقيع بروتوكولات مع الجهات المختلفة، ولم يطبق منه شيء منذ عام ٢٠١٨، وعدنا لأسوأ ما كنا عليه بما يمثل إهدارا تاما للقانون، مطالبا بالعودة إلى تنفيذ القانون ولائحته وفلسفة عودة الهيئة إلى دور التنمية الصناعية وليس الرقابة.

وشددت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، الخبيرة الاقتصادية، على ضرورة حل جذور المشكلة وليس عرضها، مشيرة إلى أن كل الجهود الحالية تتعامل مع مظاهر المشكلة وليس جذورها، وأى حوافز سيتم عملها غير مجدية بدون حل المشاكل من جذورها.

وأكدت أن الحل فى النظر فى المنظومة الصناعية بأكملها، فكثير من جهات المنظومة تعانى مشكلات مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لافتة إلى أن الأصل فى التراخيص أن تكون فى المحليات ولكن هذا يتطلب قانونا للمحليات وتفعيل اللامركزية ولكن هذا غير موجود حتى الآن، وبالتالى حرصت الدراسة على وضع حلول حتى للأوضاع السيئة القائمة حاليا.

أوضح المهندس عبد الغنى الأباصيرى نائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية أن أهم أزمات الصناعة تكمن فى تسهيل استخراج التراخيص فى هيئة التنمية الصناعية بدلاً من الوضع القائم الذى يؤثر سلباً على مناخ الإستثمار مؤكداً ضرورة أن تمنح المصانع رخص دائمة وعدم التجديد سنوياً كما كان يحدث مع هيئة المجتمعات العمرانية ، هذا فضلاً عن حل مشكلات دخول حاويات مستلزمات الإنتاج والإفراج الجمركى عنها، مؤكداً أنه قد تسبب تأخر وصولها للمصانع فى توقف جزئى للإنتاج لذلك لابد من حل هذه المشكلة فى أسرع وقت .

وشدد على أهمية على سرعة صرف دعم الصادرات لزيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية عالمياً والقدرة على فتح أسواق جديدة ورفع الأعباء عن كاهل الصناع .

ودعا إلى الاجتماع مع مستوردى وتجار السيارات، والتفاوض بغرض الوصول لحل مرضى للأطراف، ومن شأنه المساهمة فى حل الأزمة الحالية ، حيث يرى عدد من تجار السيارات أن قرارات وزارة التجارة والصناعة حول ضوابط استيراد سيارات الركوب بغرض الاتجار، الصادرة فى شهر يناير ٢٠٢٢ الماضي، ساهمت فى تفاقم الأزمة الحالية، وطالبوا منذ صدور القرارات بتأجيل تطبيقها حتى انتهاء الأزمة أو لإعطاء فرصة لمستوردى السيارات لتنسيق أوضاعهم.

ارتفاع أسعارها بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٤٠٪..

«نار الغلاء» تحرق «ملابس الشتاء»

ريم ثروت

مع بداية دخول فصل الشتاء واستعداد المواطنين لشراء ملابس جديدة، شهدت الأسواق ارتفاعًا فى اسعار الملابس الشتوية بنسبة كبيرة، قدرها رئيس شعبة الملابس بغرفة القاهرة التجارية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٤٠٪ فى وقت يعانى السوق حركة ركود واسعة.

وتوقع محمود الداعور، رئيس شعبة الملابس بغرفة القاهرة التجارية، ارتفاع أسعار الملابس الشتوية هذا العام بنحو ٤٠٪ فى المتوسط مقارنة بمستوياتها فى العام الماضي، وأرجع ذلك الى ارتفاع أسعار الخامات ورواتب العمال والإيجارات والكهرباء، وغيرها من العوامل التى تؤثر بشكل كبير على سعر المنتج النهائي.

واتفقت سماح هيكل، عضو شعبة الملابس بغرفة القاهرة التجارية، مع القول السابق بأن أسعار الملابس الشتوى محلية الصنع سترتفع بنحو ٢٠٪، نتيجة لارتفاع أسعار الخامات.

وأشارت هيكل إلى أن الملابس الشتوية المستوردة تامة الصنع ستشهد ارتفاعات كبيرة خلال الموسم المقبل بسبب ارتفاع سعر الدولار وتأخر دخول هذه المنتجات بسبب قرار الاعتمادات المستندية.

وذكرت أن تأخر استيراد الملابس الشتوى لن يكون له تأثير كبير على سوق الملابس فى مصر، الذى يعتمد على المنتج المحلى بنسبة ٨٠٪، ويستورد نحو ٢٠٪ فقط من الخارج.

وأوضحت أن قطاع الملابس لا يواجه أى مشكلة نقص تتعلق بمستلزمات الإنتاج، خاصة أن ٩٠٪ من هذه المستلزمات يتم توفيرها محليا.

وقال عمرو حسن رئيس شعبة الملابس سابقا بغرفة القاهرة التجارية، إن مع بداية انطلاق الموسم الشتوى فمن المتوقع ارتفاع أسعار الملابس فى مصر لنسبة ٣٠٪، رغم أن كافة الملابس المطروحة بهذا الموسم صناعة محلية وتحمل شعار صنع فى مصر، لكن القيود فى عمليات الاستيراد، والأزمات المتكررة فى استيراد المواد الخام اللازمة كانت السبب فى هذه الزيادة.

وأوضح أن مصر تستورد المواد الخام من الخارج، حيث يتم استيراد الغزول من الهند، بينما يتم استيراد الأكسسوارات والخيوط من الصين، لذا فهناك عوائق وتحديات أمام المصنعين فى توفير المعروض من الملابس للمستهلكين، مشيرا إلى أن الملابس تعد من السلع الترفيهية، الأمر الذى أغلق أبواب الاستيراد أمام الملابس التركى والقادمة من الأسواق الأوروبية خلال عام ٢٠٢٢

وقال أحد أصحاب محلات الملابس أنه منذ عامين تقريبا والسوق يعانى بشدة من ركود فى حركة البيع والشراء من قبل المواطنين، راجعا ذلك الى ارتفاع اسعار الملابس بالنسبة للمواطنين، حيث تعد الملابس الشتوية أغلى نسبيا من الملابس الصيفية، مشيرا الى انه يتم عمل تخفيضات تشمل كل أنواع الملابس وتبدأ من ١٠٪ وصولا الى ٦٠٪ على الملابس «المركونة» منذ العام الماضى للتخلص من أكبر نسبة منها حتى ولو خسرنا فيها سيكون أفضل من استمرارها فى المخازن لسنة أخرى .

وأضاف أن أسعار الملابس الشتوية خلال الموسم الحالى ارتفعت بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ مقارنة بالعام الماضي، بعد ارتفاع تكلفة بعض عناصر الإنتاج «الكهرباء والمياه وكذلك أجور العمالة التى صعدت نتيجة زيادة أسعار المواصلات والسجائر.

وارتفعت اسعار الخامات المستخدمة فى صناعة الملابس الجاهزة وكذلك المواد الخام التى تدخل فى صناعة البوليستر بنسبة تتراوح بين ٥٪ و٨٪، الأمر الذى سيساهم فى ارتفاع أسعار الألياف الصناعية وخيوط الاكليريك المستخدمة فى إنتاج بعض أنواع القماش والملابس الجاهزة.

وقال رفعت المرسى مدير احدى شركات الشحن البحرى، أن ارتفاع اسعار حاويات الشحن يرجع الى الأزمة العالمية التى يشهدها سوق التجارة العالمى وقلة الطلب على السلع والخامات بسبب ارتفاع تكلفة إجراءات النقل والتى تتطلب المزيد من الخطوات التى تتعلق بضمان الصحة والسلامة العامة بسبب انتشار فايروس كورونا، وأكد أن رسوم الشحن تعتمد على عدد نقاط مرور السفينة فى موانئ بحرية، وكلما زادت عدد أيام الشحن ومكوث الشاحنة فى الميناء فإن التكلفة تزيد، وكون الصين الأبعد من بقية الدول فإن الرسوم تبدو أكثر ارتفاعا".

وتوقع أن يكون هناك انعكاسا للارتفاع المتوالى لتكلفة الشحن البحرى على الأسعار النهائية للمستهلك خلال الفترة المقبلة، مضيفاً أن قلة الطلب العالمى أدت إلى زيادة تكلفة الشحن.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالتزامن مع ارتفاع أسعار الملابس الشتوية تشهد حركة البيع فى المحلات التجارية حالة ضعف شديد على الرغم من بداية الموسم الشتوي. وهذا ما قد يلح ضرراً كبيراً ويسبب خسائر للمصنعين والتجار ، فعلى سبيل المثال يتراوح سعر الجاكيت الجلد من ٦٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه مصرى وتراوحت أسعار البلوزات الشتوية ما بين ٢٥٠ جنيه إلى سعر ٤٨٠ جنيه ، فى حين أن أسعار الجواكيت النسائية "الحريمي" تتراوح ما بين ٣٥٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه مصرى بحسب كل نوع.

أما بالنسبة أسعار الملابس الرجالى حيث يتراوح سعر البنطلون الجينز الرجالى ما بين ١٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه مصري. بينما يتراوح سعر الجاكيت الجينز من ٢٠٠ إلى ٤٥٠ جنيه ، وفى الحديث عن أسعار الملابس لا بد من ذكر أسعار ملابس الأطفال ايضا إذ يتراوح سعر الجاكيت من ١٥٠ إلى ٤٧٠ جنيه . بينما تتراوح أسعار الترنجات الشتوى من سعر ١١٠ جنيه وتصل حتى ٣٥٠ جنيه مصرى تقريبا ، فى حين أن اسعار التيشرت للأطفال تبدأ من ٥٥ جنيه وتصل حتى ٢٨٠ جنيه.

بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى التصدير..

٨ محطات تقود مصر للتحول إلى «مركز إقليمى للطاقة»

عبد العزيز عمر

أكد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، أن مصر تعمل جاهدة فى جميع الجوانب المختلفة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمى للطاقة وشريك تجارى رئيسى لتوريد الغاز للأسواق الأوروبية، مشيرًا إلى أن التطلعات المستقبلية لن تكون ممكنة إلا من خلال العمل الجاد والتفانى والأهم من ذلك التعاون بين جميع الدول وشركاء الصناعة.

وأوضح أن مصر تسعى للتحول إلى مركز إقليمى لتجارة الغاز فى البحر المتوسط، من خلال الاستفادة بمحطات الإسالة التى تمتلكها، والتى يمكن من خلالها استيراد الغاز المكتشف فى دول شرق المتوسط، من أجل تسييله وإعادة تصديره، خاصة لأوروبا، بما يؤكد أهمية الدور المصرى فى مستقبل غاز منطقة شرق المتوسط بموقعها الاستراتيجى والبنية التحتية القوية المتاحة والاكتشافات الغازية الكبرى التى حققتها .

وتتبنى مصر سياسة ذات هدفين، الأول تحقيق الاكتفاء الذاتى من الإمدادات المحلية، والثانى التصدير من المنشآت وشبكات الأنابيب المتوفرة باستيراد الغاز من الدول المجاورة، والاكتفاء الغازى المصري.

وأشار وزير البترول إلى أن الغاز الطبيعى اكتسب زخمًا كبيرًا باعتباره المصدر الأمثل للطاقة الذى يلعب دوراً رئيسياً فى مزيج الطاقة العالمى ويساهم بشكل كبير فى عملية انتقال الطاقة، مضيفا أن صناعة الغاز تعد من أقدم الصناعات التى يعود تاريخها إلى أكثر من ٥٠ عامًا.

وقال الملا «فى الآونة الأخيرة، أصبح الغاز الطبيعى هو أساس توازن الطاقة فى مصر وتقوم عليه العديد من الصناعات والقطاعات، ونجحنا فى تحقيق إنجازات مهمة فى السوق المحلية، حيث تم التوسع فى مشروعات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل فى جميع أنحاء مصر لتصل إلى حوالى ١٣,٥ مليون وحدة سكنية، وتم تعزيز استخدام الغاز الطبيعى المضغوط كوقود مع تحويل ما يقرب من ٥٠٠ ألف سيارة إلى العمل بالغاز الطبيعى كوقود .

خطوات تحويل مصر إلى مركز إقليمى للطاقة:

تحديث قطاع التكرير

بدأت استراتيجية تحديث قطاع التكرير خلال عام ٢٠١٨، والتى جاءت ضمن مشروع تطوير وتحديث قطاع البترول وتمثلت أهم أهدافها فى مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية فى صناعة تكرير البترول والتصنيع وأيضا التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة، من خلال تطبيق أحدث التقنيات فى مجال التحول الرقمى بصناعة التكرير لتحقيق أفضل كفاءة تشغيلية، وتطوير وزيادة طاقات معامل التكرير من أجل زيادة الكميات المنتجة من المنتجات البترولية لتحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية وإنتاج منتجات بترولية عالية الجودة تتماشى مع المواصفات العالمية مما يفتح المجال بشكل أكبر للتصدير وجلب العملة الصعبة، وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار وتحسين نظم الحوكمة ووضع نموذج أمثل للعلاقة التعاقدية بين أطراف أنشطة التكرير وتصنيع البترول، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين استراتيجية التكرير والبتروكيماويات واستراتيجية قطاع البترول لتحويل مصر إلى مركز إقليمى لتجارة وتداول البترول والغاز.

طرح مزايدات جديدة للبحث عن الغاز

تم طرح ١٠ مزايدات عالمية خلال آخر ٨ سنوات للبحث عن البترول والغاز فى المناطق البرية والبحرية فى البحرين المتوسط والأحمر والدلتا والصحراوين الغربية والشرقية وخليج السويس والصعيد وأسفرت ٩ من هذه المزايدات عن ترسية ٣٩ منطقة للبحث عن البترول والغاز وذلك باستثمارات حدها الأدنى نحو ٢,٢ مليار دولار، ومنح توقيع ٢٧٢,٦ مليون دولار على شركات عالمية.

توقيع اتفاقيات بترولية جديدة

تم توقيع ١٠٨ اتفاقيات بترولية جديدة مع الشركات العالمية للبحث عن البترول والغاز، باستثمارات حدها الأدنى نحو ٢٢ مليار دولار ومنح توقيع قدرها نحو ١,٣ مليار دولار لحفر ٤٠٩ آبار استكشافية كحد أدنى خلال آخر ٨ سنوات، إلى جانب توقيع ١١٢ عقد تنمية لاكتشافات بترولية جديدة بالبحر المتوسط والصحراء الغربية والشرقية بإجمالى منح تنمية تقدر بـ ٥٣,٢ مليون دولار.

اكتشاف حقول الغاز الطبيعي

تم تحقيق ٤٠١ اكتشاف بترولى جديدوعلى رأسها حقل ظهر (٢٨١ زيت خام، ١٢٠ غازًا) بمناطق الصحراوين الغربية والشرقية والبحر المتوسط وسيناء والدلتا وخليج السويس.

وأضافت هذه الاكتشافات احتياطيات بترولية قدرها نحو ٥٠٣ ملايين برميل زيت ومتكثفات، ونحو ٣٩,٩ تريليون قدم مكعب غاز طبيعي.

تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز

تمكنت مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى فى سبتمبر ٢٠١٨ واستئناف التصدير لتحتل مصر المركز الثانى فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط فى إنتاج الغاز الطبيعى فى عام ٢٠٢٠، وزيادة قيمة صادرات الغاز بصورة قياسية خلال عام ٢٠٢١ بنسبة بلغت ٧٧٠٪، كما تم تصدير غاز فى أول ٤ أشهر من عام ٢٠٢٢ بقيمة ٣,٩ مليار دولار.

تشغيل مصنعى الإسالة بدمياط وإدكو

تم إعادة تشغيل مصنع إسالة الغاز بدمياط واستئناف تصدير الغاز المسال بعد توقف دام ٨ سنوات وذلك بعد الوصول إلى اتفاق العام الماضى لإلغاء الغرامة على الحكومة المصرية الصادرة عن التحكيم الدولى بسبب وقف العمل بالمصنع فى عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى تشغيل مصنع إسالة وتصدير الغاز بإدكو مع عودة زيادة الإنتاج من الحقول المصرية.

كما تم الاتفاق مع عدد من منتجى الغاز فى شرق البحر المتوسط مثل اليونان وقبرص وإسرائيل لتوريدها إلى مصر من أجل إسالتها وإعادة تصديرها على شكل شحنات غاز مسال للدول الراغبة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبى ووقعت الحكومة المصرية اتفاقية مع قبرص لتشجيع المستثمرين لإنشاء خط غاز بحرى بين الدولتين لنقل الغاز من حقل أفروديت القبرصى لمصانع الإسالة بمصر وإعادة تصديره.

كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم منذ أيام بين مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبى بشأن التعاون فى مجال تجارة ونقل وتصدير الغاز الطبيعي، تتعلق بإمداد أوروبا بالغاز الإسرائيلى عبر محطات الإسالة المصرية فى إدكو ودمياط، وذلك ضمن مساعى أوروبا لسد جزء من احتياجاتها معبر إمدادات الغاز من شرق المتوسط لتعويض جزء من واردات الغاز الروسي.

إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط

تم إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط ليضم الدول المنتجة والمستوردة ودول العبور للغاز حول منطقة شرق المتوسط، لتعزيز الحوار المطلوب حول التعاون وإنشاء سوق إقليمى للغاز، كما تم قبول انضمام دول عظمى مثل فرنسا والولايات المتحدة بالإضافة إلى البنك الدولى والاتحاد الأوروبى إلى المنتدى.

تصدير الغاز الطبيعي

اتفقت مصر على إعادة تصدير الغاز الطبيعى عبر شبكات الأنابيب للأردن، إلى جانب الاتفاق على توريد الغاز للبنان عبر الأردن وسوريا وهو الاتفاق الذى من المنتظر توقيعها رسميا قريبا وفى انتظار حصول موافقة الولايات المتحدة والبنك الدولى عليه.

وارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعى إلى معدلات غير مسبوقة حيث ارتفع إلى أعلى معدلاته كأحد ثمار خطط قطاع البترول فى الإسراع بتنمية الحقول المكتشفة ووضعها على الإنتاج بما ساهم فى زيادة الإنتاج تدريجياً ، حيث وصلت معدلات الإنتاج من الغاز الطبيعى خلال العام الحالى حوالى ٦,٨ مليار قدم مكعب يومياً .

ويعد قطاع البترول والغاز قطاع قائد للتنمية فى كافة الاتجاهات، حيث يستهدف القطاع تحقيق الاكتفاء الذاتى من البنزين والسولار خلال عام ٢٠٢٣، وذلك من خلال خطة متكاملة تتضمن عددا من مشروعات التكرير العملاقة الجارى تنفيذها، والتى من خلالها يتم تلبية كافة احتياجات السوق المحلى من البنزين والسولار ذاتيا.

مصر تمتلك كنزًا كبيرًا لا يقدر بمال..

«الرمال السوداء» أقصر الطرق للوصول إلى «النهضة التعدينية»

مشروع مجمع مصانع كفر الشيخ ثروة قومية لتوفير المواد الخام للصناعة

عبد العزيز عمر

اتخذت مصر خطوات جادة فى سبيل تطوير قطاعها التعدينى ورفع مساهمته فى الاقتصاد القومي، بداية من تطوير التشريعات ذات الصلة لجذب الاستثمارات، ضمن إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع بمختلف أنشطته، بهدف تحقيق أقصى استفادة من ثروات مصر التعدينية، والعمل على زيادة القيمة المضافة منها، وزيادة مساهمة النشاط التعدينى فى الناتج المحلى الإجمالي، وذلك ضمن خطة لتحويل مصر إلى مركز عالمى للتعدين.

وتمتلك مصر كنزا كبيرا لا يقدر بمال ويُعد إحدى الثروات المعدنية الواعدة، وهو الكنز الأسود أو الرمال السوداء، تبوح به السواحل المصرية المطلة على مياه البحر الأبيض المتوسط فى المناطق الواقعة بين رشيد إلى العريش بطول حوالى ٤٠٠ كيلومتر، والتى تنتشر فى حوالى ١١ موقعًا بتركيزات اقتصادية مرتفعة. والرمال السوداء عبارة عن معادن تم جرفها من جنوب جبال نهر النيل إلى الشمال، وفى النهاية هذه الرمال تصب فى البخر المتوسط لذلك تتوافر بغزارة على الشواطئ الشمالية، وهى مليئة بالمعادن الاقتصادية، مثل: «الألمنيت، الزركون، الروتيل، المونازيت، المناجنتيت، والجارنيت»، وجميع هذه المعادن تدخل فى الصناعات الثقيلة و إستراتيجية.

كانت هذه الثروات مهملة، وتتعرض للسرقة، قبل أن تتحرك الدولة بمشروع مصنع كفر الشيخ لاستغلال هذه الرمال الغنية بالمعادن المهمة، وتتخطى استثمارات مصر فى الرمال السوداء المليار جنيه.

وقال مصدر مسؤول بهيئة الثروة المعدنية، إن مصر مقبلة على عصر النهضة التعدينية فى مصر، حيث أن الذهب والرمال السوداء بدأت تعمل حاليا، متابعا «فى القريب سنسمع عن خامات غير موجودة إلا فى ٣ دول فقط ومنها مصر، وهى مادة تستخدم فى تبطين الصواريخ والمفاعلات النووية، بخلاف إنتاج البوتاسيوم، عندنا احتياطى مثبت من البوتاسيوم ٣٠٠ مليون طن وننتظر الطرح».

وأضاف أن مشروع مجمع مصانع الشركة المصرية لـ«الرمال السوداء» فى كفر الشيخ يمثل ثروة قومية يوفر المواد الخام والمواد الأولية لقطاع الصناعة يساهم فى نهضة القطاع التعدينى والصناعى فى مصر ويعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لمصر .

وقال «الرمال السوداء كانت متوفرة بمصر من آلاف السنين وكان يحدث بها تجريف، وكانت أيضًا تستخدم استخدام خاطئ فى البناء، ولكن الآن هذه الرمال أصبح لها كيان تعدينى كبير وهو مصنع كفر الشيخ».

وتابع «أجرينا دراسات أثبتت أن المناطق التى يتواجد بها رمال سوداء بها كميات كبيرة للغاية من الاحتياطي، على امتداد ٤٠٠ كيلو متر، ورشيد بها ٣٠٠ مليون طن رمال سوداء، وكذلك دمياط بها ما يقرب من ٤٠٠ مليون طن».

وأضاف أن هيئه الثروة المعدنية قامت بالعديد من الأبحاث على تلك الرمال السوداء، وتم التأكد من أنها كنز كبير ويجب أن يطلق عليها «الذهب الأسود»، لافتا إلى أن خطوة افتتاح مصنع كفر الشيخ تأخرت كثيرًا.

وشدد على أن الرمال السوداء المصرية تتميز بسهولة فصلها ميكانيكا، لافتًا إلى أن تركيز المعادن فى مدينة البرلس بمحافظة كفرالشيخ تزيد عن ٨٠٪، كما أن الرمال السوداء المصرية تحتوى على ٦ معادن اقتصادية، تمتاز بأن تركيز المعادن الثقيلة تكون نسبته من ٣,٥٪ إلى ٨٪.

وتابع أن المعادن التى تحتوى عليها الرمال السوداء مطلوبة صناعيا على مستوى العالم، وهناك شركات كثيرة بمصر كانت تستورد تلك المعادن من الخارج بالدولار، وهذا يعنى أن فاتورة الواردات بالعملة الصعبة سوف تقل، وهذا سيساعد فى انتعاش الاقتصاد القومى مرة أخرى، وفى نفس الوقت سوف يكون لدينا فائض نستطيع أن نصدره للخارج.

وأشار إلى أن معدن الزركون المستخلص من الرمال السوداء، ٥٠٪ من استخداماته فى السيراميك والبورسلين، وكانت الدولة تستورد ١٤ ألف طن لمصانع السيراميك بفاتورة ٣٠ مليون دولار، موضحًا أن مصنع الرمال السوداء بالبرلس سينتج ٢٥ ألف طن، يغطى الطلب المحلي، ويتم تصدير الفائض.

وأردف: «مصر تتمتع باحتياطات كبيرة للرمال السوداء تقدر بـ ١,٣ مليار متر مكعب، وتتواجد فى ١١ موقعًا من إدكو حتى رفح فى العريش».

وكشف أن هناك خطط لتصنيع المواد الخام المشتقة من الرمال السوداء داخل مصر وتصديرها للخارج لكسب العملة الصعبة وتوفير كمًا أكبر من الدولار، مضيفا أن مشتقات الرمال السوداء تدخل فى معظم الصناعات مثل: «الزجاج، البويات، السيراميك، وهيكل الطائرات، والمعدات العسكرية، والمفاعل النووي».

وأكد أن مشروع الرمال السوداء، سيساهم فى توفير احتياجات مصر لفترة من ١٦ عامًا لـ ٢٠ عامًا، خاصة أن العالم الآن يبحث عن هذه المواد والمعادن، مشيرًا إلى أن وقت الإعلان عن المشروع يدل على ذكاء القيادة السياسية فى استغلال موارد الدولة.

يذكر أن الرمال السوداء توجد فى ١١ موقعا بمصر على السواحل الشمالية تنتشر بها الرمال السوداء بتركيزات مرتفعة، بدءا من رشيد حتى العريش بطول ساحل ٤٠٠ كيلو متر، تبدأ من إدكو شمال محافظة البحيرة، وتوزع على ٤ مناطق تشمل شمال سيناء بواقع ٢٠٠ مليون متر مكعب، ودمياط بواقع ٣٠٠ مليون متر مكعب، ورشيد بواقع ٦٠٠ مليون متر مكعب، وبلطيم بواقع ٢٠٠ مليون متر مكعب.

ومنذ نحو ٩٠ عاما بدأت مصر فى استغلال الرمال السوداء، وكان ذلك فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى على يد مجموعة من الأشخاص اليونانيين، لكن فصل معادنها كان يجرى بطريقة بدائية، ثم فى الأربعينيات أنشئت شركة الرمال السوداء المصرية ومقرها الإسكندرية واستمرت فى العمل حتى تأميمها فى ١٩٦١ وتعثرت فيما بعد وتوقفت الشركة.

وطوال السنوات الماضية استمرت محاولات استغلال الرمال السوداء فى مصر وتحديدا فى منطقة «البرلس» التى تمتلك أكبر تركيز للمعادن الاقتصادية، لكن غياب الإرادة السياسية للتنفيذ أحالت دون إتمام إنشاء مصنع الرمال السوداء فى كفر الشيخ بعد أن وضع حجر الأساس له فى التسعينيات من القرن الماضي.

وبعد تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم، أعاد الاهتمام بهذا الملف حيث تأسست أول شركة مصرية للتعدين وهى الشركة الوطنية للرمال السوداء بالبرلس بالمدينة كفر الشيخ، والتى أشهرت فى فبراير ٢٠١٦، وبعدها وافقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية على تنفيذ مشروع استخلاص المعادن الثقيلة من الرمال السوداء بمحافظة كفر الشيخ، ونفذ المشروع على مساحة ٨٠ فدانا، حيث يضم مجمع الرمال السوداء الجديد فى البرلس ٦ مصانع لفصل المعادن من ركاز الرمال السوداء، وقد بدأت المرحلة الأولى للتعدين من كثبان البرلس الممتدة على الشريط الساحلى بطول ١٦ كيلومترا بإجمالى ٣٥٠٠ فدان، وذلك باستخدام الكراكة «تحيا مصر» هولندية الصنع.

وتستهدف رؤية تطوير قطاع التعدين زيادة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى إلى ٥٪ خلال العقدين القادمين.

مشاركة القطاع الخاص تدفع لمزيد من الطروحات..

ثمار «المؤتمر الاقتصادى» تسقط فوق رأس البورصة

كتب- أحمد عبدالمنعم و حنان محمد:

نجحت فعاليات «المؤتمر الاقتصادى – مصر 2022»، الذى نظمته الحكومة المصرية لمناقشة أوضاع الاقتصاد المصرى ومستقبله، بمشاركة واسعة من كِبار الاقتصاديين، والمفكرين، والخبراء المتخصصين.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أن مجرد الحديث عن جذب استثمارات وإطلاق مؤتمر اقتصادى ينعكس ذلك بالإيجاب على أداء البورصة خاصة أن البورصة مرآة للمناخ العام للاستثمار.

ورأوا أنه مع اتجاه الدولة نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص بالعديد من المشروعات فمن المرجح أن يتم ذلك من خلال طرح شركات بالبورصة بإعتبار البورصة الوسيلة الأفضل فى زيادة رؤوس الأموال بدون فوائد والأكثر فاعلية فى تطبيق الحوكمة، وهنا يظهر الدور الفاعل للصندوق السيادى فى تعظيم عوائد الدولة من خلال إعادة هيكلة الشركات.

وقال أحمد مرتضى خبير سوق المال، أن مجرد الحديث عن جذب استثمارات وإطلاق مؤتمر اقتصادى ينعكس ذلك بالإيجاب على أداء البورصة خاصة أنها مرآة للمناخ العام للاستثمار وكلما ارتفعت القيمة السوقيه وأحجام التداول كلما أصبحت المرآة أكثر تعبير عن ما يدور على أرض الواقع.

وأشار إلى إنه بالنظر إلى السوق المصرى فإنه لايزال بعيد عن التعبير عن حجم الإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها الدولة خلال الأعوام الماضية فى ظل انخفاض المعروض من شركات بقطاعات متنوعة وانخفاض عدد المتعاملين الأفراد مقارنة بالأوعية الاستثمارية الآخرى.

ورأى أنه مع اتجاه الدولة نحو زياده مشاركة القطاع الخاص بالعديد من المشروعات فمن المرجح أن يتم ذلك من خلال طرح شركات بالبورصة بإعتبارها الوسيلة الأفضل فى زيادة رؤوس الأموال بدون فوائد والأكثر فاعلية فى تطبيق الحوكمة، وهنا يظهر الدور الفاعل للصندوق السيادى فى تعظيم عوائد الدولة من خلال إعادة هيكلة الشركات بما يحقق للدولة أقصى استفاده من طرح الشركات بالسوق لفتح المجال نحو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية تساهم بزيادة قاعدة الصادرات وسد عجز النقد الاجنبي، بالتزامن مع خطة البنك المركزى نحو إطلاق مؤشر للجنية يعتمد على الذهب وسلة العملات لتحديد قيمة أكثر واقعية للجنيه.

وأضاف أنه من المتوقع أن نرى تأثير إيجابى

أحمد مرتضى

على أداء السوق وإن كنا نتحدث فيما سبق عن طرح الشركات وفى ضوء ذلك من المتوقع أن يتم جذب فئات جديده من المستثمرين.

ورأى أنه من المنطقى إعادة النظر فى ملف

حسام الغايش

ضرائب الأرباح الرأسمالية لتكون البورصة أكثر تنافسية مقارنه بالأوعية الادخارية الأخرى منخفضة المخاطر الخالية من الضرائب خاصة فى ظل إتجاه البنوك المركزية نحو رفع اسعار الفائده لتحقق البورصة احد اهم أهداف البورصة فى زيادة رؤوس أموال الشركات وتحقيق التنمية المستدامة.

وأكد حسام الغايش العضو المنتدب بشركة أوراق لإدارة الأصول أن الحكومة يمكن لها استغلال بعض الأصول غير المستغلة بالتعاون مع شركات القطاع الخاص وصندوق مصر السيادى ، مما يسلط الضوء على أهمية الصندوق السيادى المصرى خلال السنوات القادمة.

ورأى أن هناك علاقة وثيقة بين أنشطة الدولة وصندوق مصر السيادي، فالصندوق يساهم فى تنفيذ خطط الدولة الاقتصادية من خلال إدارة العديد من الأصول او المشاركة مع القطاع الخاص فى إدارتها او طرحها بالبورصة المصرية.

وأضاف أن الصندوق سيكون له دور كبير فى تقييمات الشركات المصرية فى حال اختيار شركات للبيع، لذا فأن هناك شراكة بين صندوق مصر السيادى وعدد من المؤسسات التى تهدف إلى تطوير وتأهيل أصول الدولة المختلفة والمتنوعة.

وأشار إلى أن دور البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة سيكون مهما للغاية للشركات المملوكة للدولة والشركات الناشئة وشركات القطاع الخاص، فإن الصندوق السيادى سيكون الجسر بين ملكية الحكومة والقطاع الخاص، كما سيقوم بدور مهم فى مساعدة المستثمرين بالاستثمار فى مصر وهناك العديد من الأصوات التى تطالبه بإنشاء محفظة أوراق مالية لضخ بعض السيولة فى السوق المصرية ، حيث أن هذه المحفظة تعطى عمقا أكبر للبورصة المصرية لتجتذب الصناديق السيادية التى خرجت من مصر ولم تعد حتى الآن خلال الاشهر القليلة الماضية.

ورأى أن ضخ استثمارات فى البورصة يخدم الشركات سواء بالقطاع الخاص أو العام التى تريد الدخول فى البورصة، وتجتذب الصناديق السيادية التى كانت موجودة بالسوق المصرى وخرجت ولم تعد مرة أخرى.

ورأى أنه لتعزيز دور الصندوق ايضا فى هذه الفترة الحرجة من التداعيات الاقتصادية محليا وعالميا هو أن يبدأ الصندوق السيادى فى الاستثمار مع شركات القطاع الخاص خارج النطاق المصرى خاصة فى مشروعات الأمن الغذائى والحيوانى ومدخلات الإنتاج بدلا من استيرادها من الخارج.

إعلان موعد توزيع كوبون «الإسكندرية للأدوية»

قالت البورصة المصرية، إن نهاية الحق فى التوزيع النقدى لشركة الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية، باغلاق جلسة يوم الخميس الموافق ١٠ نوفمبر المقبل.

وأضافت البورصة، إنه تقرر توزيع كوبون الإسكندرية للأدوية رقم (٢٨) بواقع ١٢,٢٠٠ جنيه للسهم الواحد وذلك اعتبارًا من ١٥ نوفمبر المقبل.

يشار إلى أن الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية، حققت أرباحاً بلغت ١١٩,١٧ مليون جنيه خلال العام المالى المنتهى فى يونيو ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ١١٦,٩٩ مليون جنيه فى العام المالى السابق له.

وتراجعت مبيعات الشركة هامشياً خلال العام المالى الماضى إلى ١,١ مليار جنيه، مقابل مبيعات بلغت ١,١١ مليار جنيه فى العام المالى السابق له.

«ساويرس» رئيساً تنفيذياً لـ«أوراسكوم للاستثمار»

قرر مجلس إدارة شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، تغيير صفة نجيب أنسى ساويرس من عضو منتدب إلى رئيس مجلس الإدارة التنفيذى اعتباراً من ١ نوفمبر المقبل.

وقالت الشركة ، إنه تقرر أيضاً تعيين مروان محمد حسين مديرًا تنفيذيًا للشركة اعتبارًا من ١ نوفمبر المقبل.

ووافق مجلس الإدارة على قبول استقالة عقيل حامد بشير من رئاسة مجلس الإدارة مع استمراره كعضو مجلس إدارة غير تنفيذى اعتباراً من ١ نوفمبر المقبل.

وأوضحت الشركة أن التعديلات فى تشكيل مجلس الإدارة جاء فى ضوء بدء الشركة نحو تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية فى قطاعى الطاقة المتجددة وتنمية المقاصد السياحية على المستوى الأفريقى والإقليمي.

يشار إلى أن أوراسكوم للاستثمار القابضة، حققت صافى ربح بلغ ١٠٥,٣٢ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل خسائر بقيمة ٦٦,٥٥ مليون جنيه فى النصف المقارن من ٢٠٢١، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

«الدكانى» يبحث عن مستثمر فى كل «بيت مصرى»

كتب- أحمد عبدالمنعم:

قال رامى الدكانى، رئيس البورصة المصرية، إن البورصة تزخر بفرص جاذبة للاستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب نظرًا لرخص قيمة أصول الشركات المدرجة بالبورصة نتيجة انخفاض أسعار الأسهم الناتج عن تراجع معدلات السيولة.

وأضاف «الدكانى»، فى كلمته بالمؤتمر الاقتصادى مصر ٢٠٢٢، أنه قام بجولة ترويجية للبورصة المصرية فى الخليج، ووجد ترحيبا كبيرًا من جانب المستثمرين وصناديق الاستثمار العربية والإقليمية للاستثمار فى السوق المصرية لكنها فقط تنتظر استكمال برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تقوم الحكومة على تنفيذه خلال الفترة الحالية.

وأشار، إلى أن أهم مشكلات البورصة المصرية فى الفترة الماضية، هو تراجع معدلات السيولة، ويمكن حل تلك المشكلة من خلال توجيه جزء من مدخرات واستثمارات بعض الجهات مثل التأمينات وصناديق التأمين

والأوقاف للاستثمار فى سوق الأوراق المالية وهو ما سيسهم بشكل كبير فى تحسين معدلات السيولة بالبورصة ورفع قيم الأصول المدرجة بها.

وأكد الدكانى، على أهمية العمل على جذب شرائح جديدة من المستثمرين المحليين للاستثمار فى البورصة المصرية خاصة الشباب، معربا عن أمله فى أن يجد فى كل منزل مصرى مستثمر فى البورصة المصرية، وهو ما سيعمل على توسيع قادة الملكية للشركات وزيادة معدلات السيولة بالبورصة.

كما أشار رئيس البورصة، إلى أهمية الطروحات الجديدة وتقديم حوافز للشركات لطرح أسهمها بالبورصة، والتأكيد على أنه يمكن للشركات طرح حصص بسيطة فى البداية ثم التوسع فى طرح حصص إضافية مع مرور الوقت.

وقال رئيس البورصة، إن الفترة المقبلة ستشهد تفعيل سوق المشتقات المالية على الاسهم وهو مطلب رئيسى لدى المستثمرين الاجانب، بالإضافة إلى تفعيل آلية تسليف الأسهم « الشورت سيلنج» وآلية صناع السوق، مؤكدا فى الوقت نفسه على أهمية تطوير منظومة علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة بالبورصة لتحسين التواصل مع المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين.

«ماجد شوقى» يقترح إنشاء محفظة أوراق مالية لضخ سيولة بالسوق

قال الدكتور ماجد شوقى، الرئيس السابق للبورصة المصرية، إنه يجب أن يكون هناك تغيير تشريعى فى الإصلاح الاقتصادي، موضحًا أن المنافسة فى البورصات أصبحت أكثر شراسة بسبب فتح الكثير من الدول لفرص الاستثمار.

وأضاف الرئيس السابق للبورصة المصرية، خلال جلسة آليات تعزيز دور القطاع المالى غير المصرفى بالمؤتمر الاقتصادى، أن الفترة المقبلة ستشهد طفرة تكنولوجى على مستوى الشركات الناشئة.

وأشار ماجد شوقي، إلى أن دور البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة سيكون مهمًا وأساسيًا للشركات المملوكة للدولة والشركات الناشئة وشركات القطاع الخاص.

وأضاف الرئيس السابق للبورصة المصرية، أن الصندوق السيادى جسر وترجمة بين ملكية الحكومة والقطاع الخاص، كما يقوم بدور مهم فى مساعدة المستثمرين بالاستثمار فى مصر.

واقترح الرئيس السابق للبورصة المصرية، إنشاء محفظة أوراق مالية لضخ بعض السيولة فى السوق المصرية، موضحًا أن هذه المحفظة تعطى عمقا أكبر للبورصة المصرية، لتجتذب الصناديق السيادية التى خرجت من مصر ولم تعد حتى الآن.

«سرى صيام» يدعو لإعادة النظر فى قانون هيئة الرقابة المالية

قال الدكتور خالد سرى صيام، رئيس البورصة المصرية الأسبق، إن قانون هيئة الرقابة المالية يحتاج إعادة نظر، وأن الهيئة تحتاج للتمكين فى الصلاحيات والقدرة على اجتذاب المهارات، وهذا ربما يحتاج تعديلات تشريعية.

وأضاف «صيام» خلال كلمته بجلسة آليات تعزيز دور القطاع المالى غير المصرفى ضمن فعاليات المؤتمر الاقتصادي، أن مصر بحاجة للارتقاء بسوق المهنيين، مشيرًا إلى وجود ٢٤ مهنة يرخص لها من هيئة الرقابة المالية، وهناك تقصير شديد جدًا فى إعدادهم إعدادًا مهنيًا، سليمًا يحقق نقلة نوعية للقطاع.

وأكد رئيس البورصة الأسبق، أنه يجب على إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، ضرورة التوعية بأن هناك أدوات مالية متعددة فى القطاع المالى غير المصرفى، وليس الطرح فى البورصة هو الوسيلة الوحيدة للحصول على تمويل من هذا القطاع.

وتابع: «يجب توعية المستثمرين باستخدام كافة الأدوات المالية التمويلية، وليس الطرح فقط فى البورصة المصرية»، وأنه يوجد العديد من الأدوات مثل التخصيم والتأجير والصكوك وتمويل مشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

«رمكو» تكلف «فينبى» لتقييم فندق «ستيلا شرم» بغرض البيع

قرر مجلس إدارة شركة رمكو لانشاء القرى السياحية، تعيين المستشار المالى المستقل شركة فينبى للاستشارات المالية، للقيام بأعمال تقيم فندق ستيلا شرم المملوك للشركة الاسكندانافية للاستثمارات والتنمية السياحية، بغرض البيع.

وكانت رمكو لإنشاء القرى السياحية، أعلنت عن تلقى شركتها التابعة الاسكندنافية للاستثمارات والتنمية السياحية، عرض شراء لفندق ستيلا شرم المالكة له، والواقع بخليج نعمة بمدينة شرم الشيخ.

والعرض مقدم من الشركة الوطنية للفنادق والخدمات السياحية «توليب» وتضمن شراء فندق ستيلا شرم بقيمة ٧٠٠ مليون جنيه.

يشار إلى أن رمكو لإنشاء القرى السياحية، حققت خسائر بلغت ١٨٧,٧٩ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل خسائر بلغت ٢٦٥,٧٧ مليون جنيه فى الفترة المقارنة من ٢٠٢١، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وبلغ نصيب الحقوق المسيطرة من الخسائر خلال الستة أشهر نحو ١٨٤,٨٥ مليون جنيه، مقابل ٢٦٥,٩١ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من ٢٠٢١.

فيما سجلت الحقوق غير المسيطرة من الخسائر نحو ٢,٩٤ مليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل أرباح بقيمة ١٣٥,٥٨ ألف جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

وحقق النشاط الفندقى للشركة خلال النصف الأول من العام الجارى إيرادات بقيمة ٧٨,٣٧ مليون جنيه بنهاية يونيو، مقابل ٤٧,٧٣ مليون جنيه فى النصف الأول من ٢٠٢١.

وحقق النشاط العقارى إيرادات بلغت ١٥٢,٩٧ مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري، مقابل ٣٩٧,٨٩ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من ٢٠٢١.

REMCO
Tourism Villages Construction

تضم ٤ محاور رئيسية تعمل بشكل مستدام..

«المركزى» يرسم خريطة الشمول المالى حتى 2025

المبادرات والمشروعات تنجح فى تعزيز معدلاته إلى ٥٦,٢٪ خلال ٦ سنوات

ياسر جمعه

تعد استراتيجية الشمول المالى من اهم الاستراتيجيات التى تبنتها الدولة المصرية ضمن استراتيجية ٢٠٣٠ حيث يساهم الشمول المالى فى تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وأهمها القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وتحسين الأوضاع الصحية ومستوى المعيشة و تحقيق المساواة وفقًا للنوع، وتوفير فرص عمل لائقة وزيادة معدلات النمو الاقتصادى وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، والتى تبرز أهمية استراتيجية الشمول المالى فى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن المصرى فى العديد من الجوانب ورفع كفاءته للمساهمة فى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وأكدت العديد من الدراسات على أهمية الشمول المالى فى تحقيق النمو الاقتصادى و أظهرت بأن الشمول المالى له أثر ايجابى على النمو الاقتصادى ووجود علاقة سببية بين مؤشرات الشمول المالى والنمو الاقتصادي، ويعد الشمول المالى محركًا هامًا للنمو الاقتصادى إذ أن زيادة فرص حصول المؤسسات والأسر على مختلف الخدمات المصرفية وزيادة عدد المستخدمين لهذه الخدمات له أثر ايجابى على النمو الاقتصادي، كما يساهم الشمول المالى فى النمو الاقتصادى من خلال إيجاد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الايجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم.

ووضع البنك المركزى المصرى، عملية تعزيز الشمول المالى والوصول إلى كافة فئات وشرائح المجتمع على رأس أولوياته خلال السنوات الست الأخيرة، فى إطار تحقيق الاستقرار المالى لدعم النمو الاقتصادى وأهداف التنمية المستدامة ، حيث اتخذ البنك المركزى العديد من الخطوات للقيام بهذا الدور على أكمل وجه، حيث أطلق قطاعاً للشمول المالي، للتنسيق على كافة المستويات بهدف توحيد الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي، خاصة وأن إصدار المؤشرات الرئيسية للشمول المالى من قبل البنك المركزى يسهم بشكل فعال فى الفهم الجيد للسوق المصرى وسلوك المواطنين مما يساعد على وضع السياسات الداعمة لتمكينهم اقتصاديًا.

وأعلن البنك المركزى عن صياغة إستراتيجية الشمول المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، والتى تهدف إلى تعزيز الشمول المالى للمجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك فى إطار الجهود المبذولة على مستوى الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادى للمواطنين والشركات، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وتم إعداد الإستراتيجية على أساس علمي، اعتمادًا على نتائج المسح الميدانى للخدمات المالية، الذى نُفذ على عينة ممثلة للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (القطاع الرسمى وغير الرسمي)، بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وبدعم فنى من الاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ)، وهو ما يعكس الشراكة الإستراتيجية مع شركاء التنمية.

وترتكز إستراتيجية الشمول المالى على ٤ محاور أساسية يتم العمل عليها بشكل مستدام أولها صياغة خطة «٢٠٢٢-٢٠٢٥»، فى إطار حرص البنك المركزى المصري، على التعاون مع مؤسسات الدولة كافة، بهدف إتاحة الخدمات المصرفية لمختلف فئات المجتمع –بعدالة وجودة وتكلفة مناسبة– وتمكينهم اقتصاديًا، إضافة إلى حوكمة الرقابة على الكيانات المصرفية بما يدعم قوة الجهاز المصرفي، ويعزز النمو الاقتصادى المستدام، ويسهم فى متابعة تطور نسب حصول المواطنين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والتمويل من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها دوليًا.

ولا شك أن جهود البنك المركزى –من مبادرات ومشروعات– خلال السنوات الست الأخيرة، ساهمت فى تعزيز معدلات الشمول المالى فى مصر، إذ ارتفعت هذه المعدلات من ٢٧,٤٪ فى عام ٢٠١٦، إلى ٥٦,٢٪ بنهاية ٢٠٢١، حيث اعتمد البنك المركزى على منهجية واضحة لتطبيق الشمول المالي، والتى ارتكزت بشكل رئيسى على دراسة فجوات الخدمات المالية فى السوق المصرية، وتوجيه البنوك نحو تغطية هذه الفجوات من خلال المسح الميدانى للشمول المالى على الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التابعة للقطاع غير الرسمي.

ووفق بيانات البنك المركزي، وصل إجمالى المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية – والتى تشمل الحسابات فى البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع – إلى ٣٦,٨ مليون مواطن بما يعادل ٥٦,٢٪ من إجمالى المواطنين الذين تصل أعمارهم الى ١٦ سنة فأكثر والبالغ عددهم ٦٥,٤ مليون مواطن.

أما فى مجال الشمول المالى للمرأة، أظهرت بيانات البنك المركزى أيضا قفزة فى عدد السيدات اللاتى يمتلكن حسابات مالية، حيث بلغ عددهن ١٦ مليون سيدة فى نهاية ٢٠٢١، بمعدل نمو بلغ ١٧١٪ مقارنة بعام ٢٠١٦، كما قفز عدد البطاقات مسبقة الدفع إلى ٣٩,٨٨٣ ألف بطاقة لكل ١٠٠ ألف مواطن، فيما بلغ عدد محافظ الهاتف ٣٨,٥٠٥ ألف محفظة لكل ١٠٠ ألف مواطن.

وواصل البنك المركزى جهوده لترسيخ الشمول المالى فى المجتمع من خلال تكثيف أنشطة التثقيف المالى التى استفاد منها أكثر من ١٩ ألف مواطن، وتم خلالها توزيع نحو ألف كتيب لنشر الثقافة المالية بخلاف حملات التوعية المتحركة.

وقال الخبير المصرفى الدكتور أحمد شوقي،أن الشمول المالى يهدف الى توصيل كافة الخدمات المالية لكافة الفئات المجتمعية وعلى الأخص الفئات البسيطة لادخالهم داخل الاقتصاد الرسمى وللحد من الاقتصاد الموازى (غير الرسمي) والذى بدوره يعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، حيث بلغت نسبة الشمول المالى فى مصر ٥٦,٢٪ بنهاية ٢٠٢١ ويبلغ عدد المواطنين الذين لهم حسابات او بطاقات او محافظ محمول ٣٦,٨ مليون مواطن من اجمالى ٦٥,٤ مواطن فوق ١٦ سنة مقارنة بنسبة ٣٣٪ الواردة بتقرير فيندكس عن مستوى الشمول المالى فى مصر عام ٢٠١٧، وهو ما يظهر الجهود المبذولة من القطاع المصرفى وغير المصرفى لزيادة معدلات الشمول المالي.

وتابع شوقي، أن تحقيق الشمول المالى يتطلب فى المقام الأول ضرورة زيادة التثقيف المالي، فالمواطن الواعى يُعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب والميزات المرتبطة بالمنتجات المالية، كما يحتاج زيادة نسبة الشمول المالى تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تلائم رغبات واحتياجات كافة المواطنين، وذلك لأن تطبيق الشمول المالى يعنى أن كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن؛ لضمان عدم اللجوء للوسائل غير الرسمية، التى لا تخضع لأية رقابة وإشراف، حتى لا يتعرض المواطن لحالات نصب او احتيال.

وأوضح شوقى ، أن البنك المركزى المصرى قام بسلسلة متعددة من الإجراءات والجهود بالقطاع المصرى لزيادة نسبة الشمول المالى أبرزها قيام البنوك بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من اجمالى محافظ التمويل بنهاية العام الحالى والتى كانت ٢٠٪ سابقاً حيث تجاوزت التمويلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٤٠٠ مليار جنية مصرى بنهاية ٢٠٢١ منها ١٤٣,٨ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة و٩٢,٤ مليار جنيه للمشروعات المتوسطة.

ولفت شوقي، إلى أن هناك ٧ مزايا لزيادة نسبة الشمول المالى حيث يساهم فى تحسين الأداء الضريبى وزيادة الضريبة المحصلة وخفض معدلات البيروقراطية والفساد وخفض التكاليف وزيادة معدلات نمو الناتج المحلى وزيادة الاستقرار المالى للاقتصاد المصري.

وقال الخبير المصرفى محمد البيه، أن استراتيجية الشمول المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، جاءت لتؤكد على اهتمام البنك المركزى المصري، بالتعاون مع كافة مؤسسات الدولة، لإتاحة الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع – بجودة وتكلفة مناسبة – وتمكينهم اقتصاديا، بالإضافة إلى حوكمة الرقابة على الكيانات المصرفية بما يدعم قوة الجهاز المصرفي، ويعزز النمو الاقتصادى المستدام.

وتابع «البيه»، أن البنك المركزى استطاع ان يحقق تقدمًا كبيراً فى مجال الشمول المالى وهو الأمر الذى تعكسه المؤشرات والبيانات المتعلقة بذلك التطور، حيث أظهرت المؤشرات زيادة كبيرة فى معدلات الشمول المالى خلال ٦ سنوات الماضية محققة معدل نمو بلغ ١١٥٪.

وفى إطار دور «المركزي» لتعزيز حماية حقوق العملاء، قام البنك باتخاذ خطوات جادة فى هذا الصدد، والتى تضمنت إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء والمنافسة بالبنك المركزي، والذى يعمل على ٣ محاور رئيسية تتمثل فى قنوات الاتصال مع العملاء ومقدمى الخدمات المصرفية، معالجة الشكاوى وفض النزاعات، والتحقق من التزام مقدمى الخدمات المصرفية بتعليمات حماية حقوق العملاء.

كما قام «المركزى» بتهيئة بيئة العمل بالبنوك المصرية لاستقبال شكاوى العملاء، وذلك من خلال إصدار خطاب للبنوك بإنشاء وحدات حماية حقوق العملاء، ومراجعة فعالية قنوات الاتصال المتاحة للعملاء بالبنوك لتقديم شكواهم.

واستعان البنك المركزى المصرى بالجهات الدولية المعتمدة لتبادل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات الخاصة بحماية حقوق العملاء، نظرًا للأهمية التى تحظى بها حماية حقوق العملاء عالميًا فى الفترة الأخيرة، حيث تم الاستعانة بالبنك الدولى لتقديم الاستشارات فى هذا الشأن، وتم وضع خطة العمل لكيفية تطبيق أهم الممارسات الدولية لحماية حقوق العملاء، وإنشاء لجان فض المنازعات.

جهود البنك المركزى المصرى الكبيرة فى تعزيز الشمول المالى ودعم التمكين الاقتصادى للمواطنين والشركات، وتيسير وصول الخدمات المصرفية والمالية إلى جميع فئات المجتمع، مكنته من حصد النصيب الأكبر من جوائز التحالف الدولى للشمول المالى (Alliance for Financial Inclusion)، والذى يضم فى عضويته أكثر من ١٠١ مؤسسة مالية وبنوك مركزية وجهات رقابية من ٨٩ دولة.

ارتفاعه لا يفرض صعوبات على البنوك..

عائد الشهادات الدولارية «مضمون»

كتبت- منال عمر:

قال مصرفيون، إن البنوك قادرة على صرف سعر العائد المستحق على الشهادات الدولارية أو أصل الشهادة فى مواعيد استحقاقهم دون تأخير مدفوعة بقدرتها على تحقيق التوازنات وعدم وجود فجوة فى حجم السيولة بالعملة الأجنبية.

وبحسب مصرفيون البنوك المصرية لم تتأخر يوما فى رد أى إلتزام مستحق لأى عميل فى وقت استحقاقه إزاء أى عملة أجنبية أو محلية.

ورفعت بنوك الأهلى ومصر والقاهرة والتجارى الدولى CIB خلال شهر أكتوبر الجارى سعر الفائدة على الشهادات الدولارية آجال ٣ سنوات و٥ سنوات و٧ سنوات لتصل إلى ٥,٣٠٪ لأول مرة من ٥ سنوات.

وقال ماجد فهمي، رئيس بنك التنمية الصناعية سابقا ، إن البنوك لن تواجه أى صعوبات فى صرف مستحقات العملاء على مدخراتهم فى الشهادات الدولارية سواء من دورية صرف العائد أو عند استحقاق آجالها مدفوعة بجودة إعادة استثمار هذه الحصيلة فى مصادر أخرى.

وأوضح ماجد فهمى أن البنوك تهدف من طرح هذه الشهادات تحقيق عائد مرتفع للعملاء على ودائعهم بالعملة الأجنبية يتماشى مع الزيادات العالمية على فائدة الدولار مما يساعدهم باحتفاظ العملاء بمدخراتهم فى الجهاز المصرفى دون الحاجة لاستثمارها فى الخارج.

وجاء قرار البنوك بطرح شهادات بفائد مرتفعة بعد إتجاه الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى الأمريكي) برفع سعر الفائدة فى آخر ٥ اجتماعات له لتسجل ٣,٢٥٪ حاليا فى محاولة لكبح جماح التضخم الذى سجل فوق ٨٪لأول مرة من ٤٠ عاما فى أمريكا.

وقال عضو مجلس إدار فى أحد البنوك الخاصة، إنه لم يحدث فى تاريخ الجهاز المصرفى أن تخلف عن سداد مستحقات أى عميل بالعملة الأجنبية أو المحلية ولم يحدث نهائيا بما لديها من خبرة فى إدارة هذه المدخرات بطريقة إحترافية وإلتزامهم بمحددات البنك المركزي.

وأوضح أن إدارات الأصول والخصوم فى كل بنك من ضمن وظائفه تحقيق توازنات بين الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية على الودائع ولن تسمح بوجود فجوة فى حجم السيولة بأى عملة أجنبية وهو ما يساعدها على صرف مستحقات العملاء.

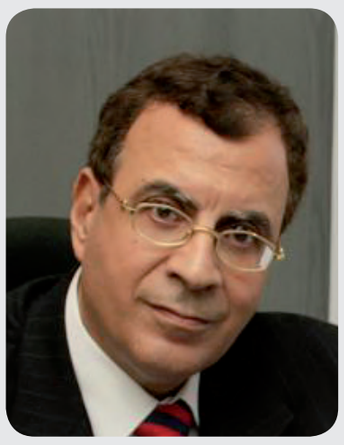

ماجد فهمي

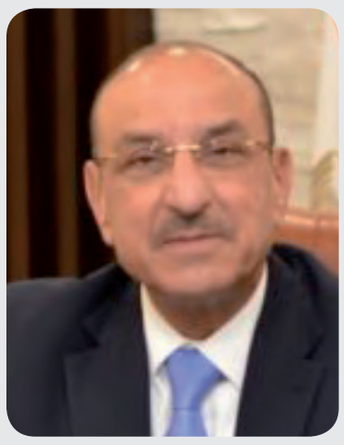

محمد بدرة

وكان طارق عامر، محافظ البنك المركزى السابق قال فى يونيو الماضى خلال موتمر اتحاد المصارف العربية، إن نسبة السيولة بالعملات الأجنبية لدى بنوك الجهاز المصرفى تبلغ نحو ٦٧,٩٪ فى آخر ديسمبر، علما بان الحد الأدنى الرقابى المقرر ٢٥٪.

وأضاف عضو مجلس الإدارة أن البنوك لاتستخدم مدخرات العملاء بالعملة الأجنبية فى تمويل التجارة الخارجية بل تكون بعيدة تماما ويتم استثمارها فى الخارج يضمن تحقيق عائد جيد.

وقال محمد بدرة، عضو مجلس إدارة فى أحد البنوك الخاصة، إن البنوك تعيد استثمار هذه المدخرات فى بنوك أجنبية تدر عائد بما يضمن صرف مستحقات العملاء على مدخراتهم بالعملة الأجنبية بما لايسمح بوجود أى صعوبة فى صرف مستحقات العملاء.

وأوضح أن البنوك لاتستخدم مدخرات العملاء بالعملة الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية وأنما تكون بعيدة تماما وكذلك لدى البنوك مراكز مالية بالعملة الأجنبية قوية.

سر إطلاقه أمام بعض العملات والذهب..

«مؤشر الجنيه» يقيس قوة العملة المحلية

كتبت- منال عمر:

فوجئ مصرفيون بقرار البنك المركزى بإصدار مؤشر للجنيه أمام سلة من العملات والذهب خلال فعاليات المؤتمر الاقتصادى خلال الأيام الماضية، وتوقع المصرفيون أن يكون هدف المركزى من إطلاق مؤشر للجنيه تحقيق شفافية أكثر فى التعامل مع المصريين عن قوة العملة المحلية أمام باقى العملات الأجنبية.

ولكن المصرفيون ينتظرون فى نفس الوقت أن يحدد البنك المركزى المستفيدين من مؤشر الجنيه من المستثمرين فى ظل أن العملة المصرية غير نشطة فى التجارة الخارجية وليس لها ثقل مثل اليورو والدولار والجنية الإسترالينى.

وكان حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصرى قال إن البنك بصدد إطلاق مؤشر للجنيه المصرى قريباً، يتضمن مجموعة من العملات بجانب الذهب للتحرر من مفهوم ارتباطنا بالدولار فقط.

وقال خلال رئاسته للجلسة الرابعة فى أولى أيام المؤتمر الاقتصادي:«نفهم أن الدول التى تصدر البترول تكون عملتها مربوطة بالدولار، وأمريكا ليست الشريك التجارى الأساسي، ولا أعرف سبب الربط دائما بالدولار» .

وقال عضو مجلس إدارة فى أحد البنوك الخاصة المصرية، إن مؤشر الجنيه المصرى سيهدف منه المركزى إعطاء وزن نسبى لقوة العملة المحلية أمام باقى العملات يستعين به الفنيين والمستثمرين لتقييم الاقتصاد ككل ولكن لن يكون له تأثير مباشر على حركة سعر الصرف نهائيا.

وأضاف أن المؤشر قد يحتاج المركزى منه توضيح درجة استقرار الجنيه أمام بعض العملات التى تربط مصر مع شركائها من بعض الدول فى التجارة الخارجية مثل أوروبا وتركيا والصين، السعودية والإمارات.

وأوضح أن المؤشر لن يساهم فى قوة الجنيه أمام العملات الأخرى أو تحجيم الضغط على الدولار وخاصة آى ارتفاع فى العملة الأمريكية تنعكس مباشرة على زيادة معدل التضخم، وهو ما يعكس أن المؤشر مجرد إعطاء صورة واضحة للمستثمرين فقط عن حجم العملة.

وكان الجنيه المصرى سجل انخفاض أمام الدولار بنسبة ٢٣٪ بداية من يوم ٢١ مارس الماضى وحتى الأن بعد ما تسبب النزاع الروسى الأوكرانى فى خروج الاستثمارات غير المباشر فى أدوات الدين من مصر والدول الناشئة وهو ما أدى لوجود ضغوط على العملة.

وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولى خلال كلمته خلال المؤتمر الاقتصادى أن حجم الاستثمارات غير المباشر التى خرجت من مصر خلال العام الجارى تراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية المضطربة على أثر الأزمة الروسية الأوكرانية.

وقال نائب رئيس المعاملات الدولية فى أحد البنوك، إن «مؤشر الجنيه» المقرر إطلاقه من المركزى يهدف منه تحقيق شفافية أكثر أمام المستثمرين الأجانب والمحليين والفنيين عن حجم العملة المصرية أمام باقى العملات الأخرى وعدم حصر الجنيه فقط أمام الدولار.

وأوضح أن إطلاق المركزى مؤشر الجنيه بالإضافة للمشتقات المالية الجديدة لمخاطر تذبذب العملة يريد منهما أن يوضح قوة الجنيه ليس بهذا السوء عند تقييمه أمام سلة من العملات الأخرى ولكن لن يخلق ذلك ثقل للعملة المحلية فى التجارة الخارجية.

وكان حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصري، كشف لأول مرة رسميا خلال كلمته فى المؤتمر الاقتصادى أمس عن الانتهاء من إعداد البنك المركزى عقود التحوط المستقبلية لمخاطر تذبذب سعر العملة.

ويخطط البنك المركزى وجه البنوك بالاستعداد للعمل بأدوات مشتقات مالية قريبا للتحوط من تذبذب الجنيه وهم ٥ مشتقات مالية للتحوط ضد مخاطر تذبذب العملة وسعر الفائدة وهى (IRS) و(SWAPS) و(Options) و(FWD) و(NDF).

وشبه نائب رئيس المعاملات الدولية إطلاق المركزى مؤشر للجنيه بمؤشر DXY الذى يقيس قوة الدولار أمام ٥ عملات دولية مؤثرة فى التجارة الخارجية منهم الجنية الإسترالينى واليورو والين الياباني واليوان الصيني.

ولكن تقييم كل هذه العملات الدولية يتم على أساس الدولار ولذلك مؤشر الجنيه لن يضيف شيئا للاقتصاد أو سعر الصرف بشكل مباشر وينتظر من المركزى تحديد المستفيدين من هذا المؤشر.

وأوضح أن الجنيه المصرى عملة غير نشطة فى التجارة الدولية بسبب انخفاض حجم تعاملاتنا مع العالم الخارجى ولذلك تاثير مؤشر الجنيه لن يدخل فى اهتمامات المستثمرين وخاصة هى عملة متذبذبة وليس ثابتة معرضة للانخفاض مع كل تراجع للدولار.

بواقع ٢٠٠ نقطة لدعم استقرار الأسعار..

رفع «استثنائى» لأسعار الفائدة

قال البنك المركزى المصري، أن الاقتصاد العالمى واجه العديد من الصدمات والتحديات التى لم يشهد مثلها منذ سنوات، فقد تعرضت الأسواق العالمية فى الآونة الأخيرة لانتشار جائحة كورونا وسياسات الإغلاق، ثم استتبعها الصراع الروسى الأوكرانى والذى كان له تداعيات اقتصادية وخيمة، وقد تسبب ذلك فى الضغط على الاقتصاد المصرى حيث واجه تخارجا لرؤوس أموال المستثمرين الأجانب فضلا عن ارتفاع فى أسعار السلع.

وتابع المركزى فى بيان له، و فى ضوء ما سبق، تم اتخاذ إجراءات إصلاحية لضمان استقرار الاقتصاد الكلى وتحقيق نمو اقتصادى مستدام وشامل وتحقيقا لذلك سيعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض والطلب فى إطار نظام سعر صرف مرن، مع إعطاء الأولوية للهدف الأساسى للبنك المركزى والمتمثل فى تحقيق استقرار الأسعار، وبالتالى سيمكن البنك المركزى المصرى من العمل على تكوين والحفاظ على مستويات كافية من الاحتياطيات الدولية.

وأوضح المركزى أنه سيقوم بإلغاء تدريجى للتعليمات الصادرة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والخاصة باستخدام الاعتمادات المستندية فى عمليات تمويل الاستيراد حتى اتمام الالغاء الكامل لها فى ديسمبر ٢٠٢٢. ويعد ذلك بمثابة حافز لدعم النشاط الاقتصادى على المدى المتوسط. كما سيعمل البنك المركزى المصرى على بناء وتطوير سوق المشتقات المالية بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبى ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية.

ومن أجل دعم هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط، قررت لجنة السياسة النقدية فى اجتماعها الاستثنائى رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الى ١٣,٢٥٪ و١٤,٢٥٪ و١٣,٧٥٪، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الى ١٣,٧٥٪.

ومن المتوقع أن تؤدى الزيادة فى الأسعار العالمية والمحلية إلى ارتفاع معدل التضخم العام عن نظيره المستهدف من قبل البنك المركزى والبالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢. وتؤكد اللجنة على أن الهدف من رفع أسعار العائد هو احتواء الضغوط التضخمية الناجمة عن جانب الطلب وارتفاع معدل نمو السيولة المحلية والتوقعات التضخمية والآثار الثانوية لصدمات العرض.

وستواصل لجنة السياسة النقدية الإعلان عن المعدلات المستهدفة للتضخم والتى بدأت منذ عام ٢٠١٧ بما يتسق مع المسار النزولى المستهدف لمعدلات التضخم. وقد نجحت سياسة استهداف التضخم فى خفض معدلات التضخم حتى ظهور الصدمات العالمية الأخيرة. ويجب التنويه على أن تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة على المدى المتوسط يدعم الدخل الحقيقى للمواطن ويحافظ على مكاسب التنافسية للاقتصاد المصري.

وسوف يتابع البنك المركزى عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن يتردد فى استخدام كافة أدواته النقدية لتحقيق هدف استقرار الأسعار.

٩ مليارات دولار تمويل جديد لمصر بقيادة صندوق النقد

ياسر جمعه

أعلن صندوق النقد الدولى التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء لتمويل الموازنة المصرية بقيمة ٣ مليارات دولار، وتصل مدة البرنامج إلى ٤ سنوات بالإضافة إلى إتاحة مبلغ مليار دولار من صندوق الاستدامة و ٥ مليار دولار من شركاء التنمية.

وقال الصندوق ان الاتفاق سيعزز من استقرار الاقتصاد الكلى وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والتى زادت حدتها على المستوى العالمى مؤخراً.

وقال حسن عبد اللّه، القائم بأعمال محافظ البنك المركزي، إنه تم الوصول لاتفاق نتيجة مناقشات مثمرة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي، مؤكدًا أن الخطة تعزز الاقتصاد الكلى وقدرته على امتصاص الصدمات، مشيرًا إلى قيام البنك بتحسين كفاءة وعمل السياسة النقدية وعمل سعر الصرف.

وتقدم بالشكر لبعثة صندوق النقد الدولى على تعاونهم والشكر لزملائه، مبديًا سعادته للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأوضح، القائم بأعمال محافظ البنك المركزي، أن الاتفاق بين الطرفين جاء بعد سد الفجوة التمويلية للأربع سنوات المقبلة، لافتًا إلى قيام البنك المركزى بتحرير قيمة الجنيه امام العملات الأخرى وفقًا للعرض والطلب، مع إعطاء الأولوية للبنك المركزى للتحكم فى الأسعار.

وأعلن مجلس الوزراء الوصول الى اتفاق على مستوى الخبراء بين الجانب المصرى وصندوق النقد الدولى بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى الوطنى الشامل والممتد لمدة أربع سنوات وبما يسمح لصندوق النقد الدولى بتقديم المساندة والدعم لهذا البرنامج الوطنى الشامل من خلال تقديم تسهيل ائتمانى ممتد بقيمة ٣ مليارات دولار. وسيتم عرض هذا الاتفاق على مجلس إدارة صندوق النقد الدولى خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ لاعتماد الاتفاق. كذلك يُتيح الاتفاق القدرة على الحصول على تمويل إضافى قدره ١ مليار دولار من خلال "صندوق المرونة والاستدامة" الذى تم إنشاؤه حديثًا بصندوق النقد الدولي، كما سيتيح الاتفاق حصول السلطات المصرية على حزمة تمويلية خارجية إضافية وبشروط تمويلية ميسرة تبلغ نحو ٥ مليارات دولار وذلك من خلال عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية.

المصرف المتحد: رفع الفائدة لسحب السيولة وتقليل الطلب على الدولار

كتب - ياسر جمعه:

أكد أشرف القاضى رئيس المصرف المتحد، أن قرارات البنك المركزى اليوم الخميس هى بشائر المؤتمر الاقتصادى لاقتصاد حر يدعم التنمية.

وقال القاضى فى تصريحات لـ«البورصجية»، إن قرار مرونة سعر الصرف يعنى تحرير سعر الجنيه المصرى وتركه لقوى السوق "العرض والطلب" مع سحب السيولة للتقليل من الطلب على العملة الاجنبية عن طريق رفع سعر الفائدة، وكذلك تفعيل آلية الإنتربنك العامة لتوفير العرض من العملات الاجنبية وسداد احتياجات العملاء والبنوك لتوفيرها لفتح الاعتمادات المستندية وسداد الالتزامات الخارجية للاستيراد.

وأكد القاضى، أن قرارات المركزى بضمان سعر مرن للجنيه مع الحصول على قرض صندوق النقد، سيزيد الثقة فى الاقتصاد القومى ويشجع تحويلات المصريين ودخول الاجانب والاستثمار الاجنبى المباشر، مشيرا إلى أنه لابد أن تتزامن هذه الاجراءات مع برنامج اصلاح اقتصادى مدعوم بغطاء انتاجى وصناعى للدولة والالتزام بخارطة طريق المؤتمر الاقتصادى الذى دع اليه فخامة الرئيس واداره معالى رئيس الوزراء والمشاركين بإحترافية لعدم تكرار المشكله الاقتصادية

«الأهلى المصرى» يستهدف زيادة أعماله ١٥% العام المقبل

كتبت- منال عمر:

قال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس البنك الأهلى المصري، إن البنك يستهدف معدل نمو بنسبة ١٥٪ خلال العام القادم على مستوى كافة أعمال البنك.

وأضاف أن البنك الأهلى يعتزم طرح جزء من مساهمته فى شركة الصعيد للصناعات الغذائية فى سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة «بورصة النيل»، كمرحلة أولى من الخطة.

وأوضح أبو الفتوح أن البنك أدرج مبادىء الاستدامة فى استراتيجية البنك سواء فى تمويل كافة مشروعاته كجزء أساسى منه موقف العميل فى التعامل مع الاستدامة لضمان استمرار المشروع، وكذلك الاعتماد فى فروع البنك على الإضاءة المستدامة.

وأضاف أن البنك يصد أيضا تقرير سنوى للإعلان عن الاستدامة ومشاركة البنك فيها، موكدا على أن قطاع الاستثمار جاذب لمشروعات الاستدامة بل يدخل فى جميع استراتيجيات البنوك وأصبح أسلوب حياة ويساعد للحصول على تمويلات من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل هذه المشروعات.

وتابع نائب رئيس البنك الأهلى المصري، إن البنك يعتزم افتتاح فرعه فى دولة السعودية خلال العام القادم ٢٠٢٣، موضحا أن البنك انتهى من التعاقد على مقر له فى السعودية بعد ما حصول على الرخصة رسميا العام الماضي.

أرباح «البنك الأهلى» تقفز ٢١,٧% خلال الربع الأول

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الأهلى المصري، ارتفاع صافى أرباح الربع الأول من العام الجارى بنسبة ٢١,٧٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، بحسب القوائم المالية المنشورة على موقعه الإلكتروني.

وقال البنك إن صافى أرباح البنك قفزت إلى ١١,٦٥٥ مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الجارى مقارنة ٩,٥٧٣ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وسجل صافى الدخل من الأتعاب والعمولات ١,٩٤٩ مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الجارى مقارنة ٥,٤٩١ مليار جنيه فى نفس الفترة من العام الماضي، فيما بلغ صافى الدخل من العائد ٢٩,٥٥٥ مليار جنيه من ٣٦,٤٣٨ مليار جنيه من نفس الفترة المقارنة.

وقفزت إجمالى محفظة قروض البنك إلى ١,٣ تريليون جنيه خلال الربع الأول من العام الجارى مقارنة ١,١٢٧ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر الماضي، فيما سجلت إجمالى محفظة ودائع العملاء ٢,٥٤٦ تريليون جنيه من ٢,٣٨٦ تريليون جنيه من نفس الفترتين المقارنين للودائع ويبلغ رأسمال البنك المدفوع ٥٠ مليار جنيه بنهاية الربع الأول من العام الجاري.

«الأهلي» يصدر شهادة بلاتينية بعائد سنوى ١٧,٢٥% لمدة ٣ سنوات

ياسر جمعه

قرر البنك الاهلى المصرى اصدار شهادة بلاتينية لمدة ٣ سنوات بعائد سنوى ١٧,٢٥٪ و يصرف العائدسنويا، كما قررت لجنة الاصول و الخصوم بالبنك زيادة سعر العائد على الشهادة البلاتينية ٣ سنوات ذات العائد الشهرى لتصبح بعائد ١٦٪ سنويًا بدلا من ١٤٪ اعتبارا من الخميس الماضى ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ للشهادات الجديدة اوالمجددة تلقائيًا.

كما اصدر البنك ذات الشهادة بسعر ١٦,٢٥٪ سنويا بدورية صرف العائد ربع سنوى و بسعر ١٦,٥٠٪ سنويًا بدورية صرف العائد نصف سنويًا.

«بنك مصر» يتعاون مع وزارة الشباب لنشر ريادة الأعمال

وقع محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وأشرف صبحى وزير الشباب والرياضة، بروتوكول تعاون بهدف بناء قدرات الشباب المصرى ودعمهم اجتماعياً واقتصادياً.

ويهدف البروتوكول إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال والمشاريع الحرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإتاحة وتوفير المنتجات والخدمات المالية وغير المالية الداعمة لإقامة مشروعات ريادة الأعمال الناجحة لتأمين الدخل المناسب والمستدام وإدارة الاستثمارات والادخار للشباب.

وقالت سوزان حمدي، رئيس قطاع الشمول المالى والاستدامة وتطوير الأعمال، إن البروتوكول يهدف إلى تحقيق الشمول المالى وتمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التى تلبى احتياجاتهم المختلفة.

وأضافت سوزان، أن البنك ساهم فى تأسيس الصندوق الخيرى لدعم الرياضة المصرية، كما سبق لبنك مصر توقيع بروتوكول مع وزارة الشباب والرياضة يستهدف إنشاء فروع لبنك مصر فى مراكز الشباب والهيئات الشبابية، وتوفير ماكينات صراف آلى بمراكز الشباب المستهدفة.

CIB يتعاون مع «الأهلى» فى عملية توريق بـ ٢٠ مليار جنيه للمجتمعات العمرانية

كتب- منال عمر:

أعلن البنك التجارى الدولى CIB بالتعاون مع البنك الأهلى المصرى عن إتمام الإصدار السابع من سندات شركة التعمير للتوريق بقيمة ٢٠ مليار جنيه والمدعوم بمحفظة حقوق مالية مملوكة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لاستكمال البنية التحتية بمدن الجيل الرابع.

وقال البنك، إن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ستستفيد من طرح تلك السندات فى دعم تطوير المناطق العمرانية الجديدة ومدن الجيل الرابع ومنها العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة.

ويعد هذا الإصدار الأكبر فى السوق المصرى منذ نشأته حيث تم طرح هذه السندات على خمس شرائح بقيمة مليار جنيه للشريحة الأولى، و٢,٩ مليار جنيه للشريحة الثانية، و٣,٨ مليار جنيه للشريحة الثالثة، و٦,٦ مليار جنيه للشريحة الرابعة، و٥,٧ مليار جنيه للشريحة الخامسة بآجال تتراوح بين سنة، و٣ سنوات، و٥ سنوات، و٧ سنوات و٩ سنوات على التوالي.

وشهد الاكتتاب إقبالًا كبيرًا من جانب المستثمرين حيث تم تغطيته بمعدل مرتين ونصف.

وتولى البنك التجارى الدولى دور أمين الحفظ ومتلقى الاكتتاب بالإضافة إلى كونه المنسق العام والمستشار المالى ومدير الإصدار وضامن التغطية ومروج الاكتتاب بالتعاون مع البنك الأهلى المصري، بحسب البيان.

وشارك فى الاكتتاب العديد من البنوك مثل بنك أبو ظبى التجاري، وبنك قطر الوطنى الأهلي، وبنك التعمير والإسكان، والبنك الأهلى الكويتي، وبنك الاستثمار العربي، وبنك الشركة المصرفية العربية، والتجارى وفا بنك ايجيبت، وبنك فيصل الإسلامي، وميد بنك.

وقام مكتب الدرينى وشركاه للاستشارات القانونية بدور المستشار القانونى للطرح، فيما قام مكتب حازم حسن محاسبون قانونيون ومستشارون بدور مراقب حسابات الإصدار.

..و يرفع عائد شهادة القمة ذات الثلاث سنوات لـ ١٧,٢٥% سنوياً

ياسر جمعه

كشف بنك مصر، اليوم، عن رفع سعر عائد إصدار شهادة القمة لمدة ٣ سنوات بعائد سنوى ١٧,٢٥٪ويصرف العائد سنويًا، كما قررت لجنة الأصول والخصوم بالبنك زيادة سعر العائد على شهادة القمة ٣ سنوات ذات العائد الشهرى لتصبح بعائد ١٦٪سنويًا بدلًا من ١٤٪ اعتباراً من اليوم ويطبق ذلك فقط للشهادات الجديدة او المجددة تلقائيًا، وأصدر البنك ذات الشهادة بسعر ١٦,٢٥٪ سنويًا بدورية صرف العائد ربع سنوي، هذا ومتاح استرداد قيمة الشهادة وفقًا لقواعد الاسترداد الخاصة بالشهادة.

هذا ويمكن شراء الشهادات من أى فرع من فروع البنك التى يصل عددها إلى أكثر من ٨٠٠ فرع ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، أو من خلال تطبيق الموبايل البنكى BM Online، وماكينات الصراف الآلى والتى يبلغ عددها أكثر من ٤٠٠٠ ماكينة.

«الإمارات دبى الوطنى مصر» يقدم قرض «تمكين» للشركات الصغيرة

أعلن بنك الإمارات دبى الوطنى – مصر عن تقديم قرض «تمكين» لتمويل أصحاب الشركات الصغيرة بقيمة تمويل تصل إلى مليون جنيه، والذى يهدف إلى دعمه هذه الشريحة بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

جاء هذا المنتج فى إطار استراتيجية بنك الإمارات دبى الوطنى – مصر التى تستهدف دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتى تتوافق مع تعليمات البنك المركزى المصرى التى تلزم البنوك بزيادة التمويلات الممنوحة لهذا القطاع الواعد.

ويقدم بنك الإمارات دبى قرض (تمكين) بقيمة تصل إلى مليون جنيه لعملاء البنك الحاليين والجدد من الشركات الصغيرة التى تتراوح مبيعاتها السنوية من مليون جنيه إلى ٢٠ مليون جنيه، وذلك لمساعدتهم فى الحصول على التمويل اللازم لتطوير مشروعاتهم بشرط ان يكون مر على تأسيس الشركة على الأقل سنتين، وأشار البيان إلى أن مدة سداد مرنة للقرض تصل إلى ٦٠ شهرا.

وقال محمد برو الرئيس التنفيذى لبنك الإمارات دبى الوطنى – مصر «أن بنك الإمارات دبى الوطنى – مصر حريص على تنويع المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة لعملائه بحيث يتم تغطية جميع فئات وشرائح العملاء،لذلك تم إطلاق قرض (تمكين) لتمويل أصحاب الشركات الصغيرة لتلبية احتياجات هذه الشريحة المهمة من العملاء والتى تمثل نواة التنمية الاقتصادية، كجزء من دور البنك فى دعم التنمية والاقتصاد المصري.»

ضمن إستراتيجية استعرضها «عيسى» خلال المؤتمر الاقتصادي..

إغراءات مصرية لجذب 30 مليون سائح

شارك أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، والفريق محمد عباس حلمى وزير الطيران المدني، فى الجلسة الثانية عشر من جلسات المؤتمر الاقتصادي، والتى عُقدت تحتَ عُنوان «خريطة طريق الوصول إلى ٣٠ مليون سائح».

واستعرض وزير السياحة والآثار خلال الجلسة المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للسياحة لتحقيق نسب نمو مطردة فى تدفق حركة السياحة والتى جاءت استكمالاً وبناءً عما سبق العمل عليه خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن أبرز محاور هذه الاستراتيجية هى الطيران لمضاعفة وزيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات والطائرات، وتحسين التجربة السياحية للسائحين فى مصر وجودة الخدمات المقدمة لهم، وتحسين مناخ الاستثمار، مشيراً إلى أنه جارى العمل على إعداد الخطط التنفيذية ومسارات العمل المؤدية إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية بالتنسيق مع القطاع الخاص.

وتحدث الوزير عن الشهرة العالمية للمقصد السياحى المصرى ووجود طلب متزايد على زيارته، أملاً فى القدرة على اجتذاب نصيب مصر العادل من حركة السياحة العالمية بما يتناسب مع ما تمتلكه من مقومات سياحية ثرية ومتنوعة وجذب أكبر قدر ممكن من السائحين المحتملين الذين أثبتت نتائج إحدى الدراسات التسويقية التى أجرتها شركة عالمية متخصصة إمكانية اجتذابهم لزيارة المقصد السياحى المصري.

واستعرض الوزير نتائج هذه الدراسة التسويقية والتى قسمت السائحين المحتملين فى العالم بالنسبة لمصر إلى عدة شرائح يمكن استقطابها على المدى القصير والمدى الطويل، وعرفت السائحين المحتملين بأنهم من لديهم معرفة بالمقصد السياحى المصرى ورغبة فى السفر إليه وأنهم حال زيارتهم له من المتوقع أن يكون مستوى رضائهم عن التجربة السياحية جيداً، ومن المتوقع أيضاً أن يقوموا بالتوصية بزيارة المقصد السياحى المصرى لدى الأقارب والأصدقاء.

وأوضح عيسى أنه تم تحديد دول هؤلاء السائحين المحتملين وتم الاستقرار عليها كأسواق سياحية مستهدفة، ويبحث هؤلاء السائحين عن منتجات متنوعة على رأسها السياحة الثقافية، والسياحة الشاطئية والترفيهية، وسياحة العائلات، وسياحة المغامرات، والسائحين الذى يبحثون عن التجربة السياحية المتكاملة ومتعددة التجارب والأنماط السياحية.

وأشار وزير السياحة والآثار إلى وجود ميزة تنافسية فريدة لمصر تتمثل فى تاريخها العريق وكنوز عديدة من الآثار الشاهدة على هذا التاريخ والحضارات المتعاقبة وتنوع المقومات السياحية على النحو الذى يلبى كافة الأذواق ومختلف احتياجات السائحين المستهدفين، مع توفر الطقس المناسب لفترات طويلة على مدار العام لكل مقوم، وبرامج الإنفاق العام الضخمة خلال السنوات السابقة التى أدت إلى تحقيق نقلة كبرى فى مجال تطوير البنية التحتية من شبكة طرق وسكك حديدية.

وأوضح وزير السياحة والآثار أن محاور هذه الاستراتيجية جاءت نتيجة تحديد مجموعة من المحددات التى تؤثر على جانب العرض فى القطاع السياحى المصرى ومنها إتاحة الوصول للمقصد السياحى المصرى عن طريق مضاعفة وزيادة الطاقة الاستيعابية المتاحة للمطارات والطائرات بالتعاون مع وزارة الطيران المدني، وتشجيع الاستثمارات السياحية لزيادة الطاقة الفندقية وأسطول النقل السياحى فى مصر والعمل على تحقيق توزان فى التوزيع الجغرافى للمنشآت الفندقية والتوزيع وفقاً لدرجات النجومية على أن يكون وفقاً للدراسة الحالية لاتجاهات الطلب.

كما أشار أحمد عيسى إلى ضرورة وضع مخطط عام تنظيمى (Master Plan) للمناطق السياحية لتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك المناطق، وتدعيمها بمختلف أنواع الأنشطة الخدمية والترفيهية.

ولفت الوزير إلى دور وزارة السياحة والآثار، فى ضوء توجه الدولة المصرية لدعم القطاع الخاص، فهى الرقيب والمُنظم والمُحفز والمُمَكن وكمدير لبرامج الإنفاق العام التى تهدف إلى تمكين القطاع الخاص، لافتاً إلى أن أحد وأهم أوجه هذا الإنفاق سيكون على إطلاق الحملات الترويجية والإعلانية المختلفة لجذب مزيد من الحركة السياحية الوافدة والتأكيد على تنافسية القطاع.

وأوضح أن وزارة السياحة والآثار تستهدف مضاعفة الإنفاق العام على الأنشطة الترويجية للمقصد السياحى المصرى ورفع كفاءاته، وكذلك الإنفاق على تطوير المواقع الأثرية والمتاحف مما يساهم فى تقديم تجربة سياحية متميزة للمصريين والسائحين بها، بالإضافة إلى وضع خطة ممنهجة لرفع كفاءة الموارد البشرية بقطاع السياحة، والتوسع فى الاعتماد على الوسائل والتطبيقات التكنولوجية الحديثة لمواكبة التطورات العالمية فى صناعة السياحة، لافتاً إلى أهمية استكمال تطوير البيئة التشريعية، والانتقال بالتطوير المؤسسى إلى مستويات أعلى، والتنسيق مع القطاع الخاص إلى آفاق أرحب.

وقال وزير السياحة و الآثار إن الفارق بين الحلم والهدف هو وجود خطة، وسيعتمد تحويل الحلم باجتذاب ٣٠ مليون سائح إلى هدف استراتيجى يقوم على وضع خطط تنفيذية يتم التوافق الواسع عليها بالتنسيق مع الوزارات المعنية الأخرى.

يصل إلى ١٠٠ ألف ريال ويشمل رعاية صحية شاملة..

«المملكة» تضع المعتمرين فى «حماية التأمين»

كشفت وزارة الحج والعمرة السعودية، تفاصيل وثيقة تأمين العمرة الجديدة، التى توفرها المملكة للقادمين من الخارج، ويتمتع حامليها برعاية صحية شاملة فى كافة الجوانب ومن بينها الإصابة بعدوى فيروس كورونا، وقالت الوزارة، إن وثيقة تأمين العمرة الجديدة إلزامية على المعتمرين الوافدين من الخارج، وتكون مشمولة ضمن رسوم التأشيرة، وتغطى كافة الحالات الصحية الطارئة، وكذلك إصابات فيروس كورونا، بالإضافة إلى الحوادث العامة والوفيات، وأيضا إلغاء أو تأخر رحلات الطيران المغادرة، وتصل قيمة الانتفاع للمشترك فى الوثيقة الى نحو ١٠٠ ألف ريال، ويمنح حاملها صلاحية دخول المستشفيات العامة والمراكز الصحية المشمولة بالوثيقة داخل الأراضى المقدسة.

كما أعلنت وزارة الحج أن منصة «نسك» الإلكترونية تواصل تسهيل إجراءات قدوم المعتمرين من كل أرجاء العالم للمملكة، وذلك لأداء الفرائض سواء كانت الحج أو العمرة، موضحة أن المنصة تقدم خدمات متميزة سواء كانت الحجز ببرامج العمرة والزيارة وإصدار التأشيرات وغيرها، وحرصت المملكة على أن تعلن شروط التسجيل فى «نسك»، بالإضافة إلى آلية التسجيل لكى يتعرف عليها جميع المستفيدين منها والراغبين فى أداء الشعائر الدينية.

من جانبها، تقدمت غرفة الشركات السياحية بمذكرة لوزارة السياحة والآثار، تطالب فيها بإعفاء مشرفى العمرة من تسديد رسوم البوابة الالكترونية، ومن المنتظر ان يتم مناقشة ما جاءت به المذكرة فى الاجتماع المقبل بين وزارة السياحة واللجنة العليا للحج.

وجاء طلب الغرفة للتخفيف من الأعباء على شركات السياحة فى ظل ضعف الإقبال على برامج العمرة، والارتفاع الذى شهدته أسعار الخدمات ووسائل النقل والإقامة، واضطرار الشركات لتقليل أرباحها مقابل تنفيذ النسبة الأكبر من حصة التأشيرات الممنوحة لها، فى حين تلزمها الضوابط بسداد رسم قيمته ٣٢٠٠ جنيه عن كل مشرف مجموعة لصالح البوابة المصرية للعمرة.

من جانبه، دعا إيهاب عبد العال عضو مجلس إدارة غرفة الشركات الأسبق، الى ضرورة عقد اجتماع موسع من جانب لجنة السياحة الدينية بالغرفة وبحضور أعضاء الجمعية العمومية لبحث المستجدات التى طرأت على ملف العمرة عقب تصريحات الدكتور توفيق بن فوزان ربيعة وزير الحج السعودى بإمكانية الحصول على رحلة عمرة مقابل ٤٤٠٠ جنيه، ومن ثم يتم استطلاع رأى الجمعية العمومية ورفعه لمجلس الوزراء.

وقال عبد العال إن تصريح الوزير السعودى أثار بلبلة فى الشارع المصري، وعرض سمعة شركات السياحة للخطر، حيث تلقت الشركات استفسارات عديدة من عملائها حول سبب تخطى برنامج العمرة السياحى لـ٢٥ ألف جنيه، واتهمت بالمغالاة والاستغلال، مشيرا إلى أن السعر المعلن عنه من جانب ربيعة لا يكفى تنظيم رحلة عمرة سياحية متكاملة، شاملة العديد من المصروفات والرسوم سواء فى مصر أو المملكة، منها رسوم سعودية ثابتة تبلغ ٨٦٠ ريال وهى وحدها أكثر من الرقم الذى ذكره الوزير، علاوة على سعر تذكرة الطيران والإقامة بفنادق مميزة قريبة من الحرم المكي، وفترة إقامة لا تقل عن ١٠ أيام، وهى الطلبات التى يصر عليها المعتمر المصرى فى رحلته.

وأضاف، أن تنظيم موسم العمرة الحالى شابه العديد من السلبيات، حيث لم تكن هناك رؤية واضحة حول آليات التنظيم والأعداد وتوقيتات طرح التأشيرات، موضحا أن نظام السفر عبر البوابة المصرية للعمرة، لا يمكن تطبيقه مع استراتيجية المملكة العربية السعودية، فى فتح كافة الأجواء على مصراعيها، بنحو ١٠ تأشيرات إلكترونية مختلفة تتيح أداء مناسك العمرة، ما يعنى عدم جدوى البوابة المصرية، لعدم تحقيقها الهدف من إنشائها، لذا يجب أن نواجه هذا الأمر، ونعود لنظام العمل السابق بالتنسيق الكامل مع وزارة الحج السعودية فى أعداد المسافرين وضوابط الموسم، والتصريح بعدد التأشيرات مبكرا حتى يحدث استقرارا فى السوق.

وأشار عبد العال، إلى أن السعودية لن تنتظر السوق المصرى ليبدأ التوافد والتنظيم، بل هى وضعت استراتيجية تحول رقمى كاملة، تستهدف بها جذب أكبر عدد من المعتمرين يصل لنحو ٣٠ مليون معتمر بحلول ٢٠٣٠، وبكل سهولة ويسر، ودون تعقيدات، منوها إلى أن غرفة شركات السياحة لم تشهد اجتماعا موسع للجنة السياحة الدينية منذ سنوات لتوصيل رأى القطاع الفعلى للحكومة المصرية، وليس رأى مجموعة من الأشخاص تعتبره الحكومة لا يمثل القطاع وبالتالى لا يؤخذ بأغلب نقاطه وطلباته.

وأكد أن شركات السياحة وقعت على إقرارات بأنه فى حالة وضع نظام الحصص فى التأشيرات الخاصة بالعمرة، فإنه سيتم خصم العدد الذى تم منحه للشركات حاليا بشكل مؤقت لبدء الموسم وهو ٤٠ تأشيرة فى الشهر لكل شركة، وهو أمر غير قانونى وغير مقبول، لافتا إلى أنه يجب سرعة إعلان الرؤية كاملة بشأن حصة التأشيرات الممنوحة لكل شركة، سواء بنظام الحصص أو السقف المفتوح، حيث أنه حتى اليوم قد سافر من خارج البوابة الإلكترونية الرسمية نحو ١٥٠ ألف معتمر مصرى بنظام B2C، بينما خرج عن طريق البوابة بشكل شرعى حوالى ٤٥ ألف معتمر، وذلك يعود لعدم وجود وضوح رؤية حول آليات التنظيم والتعامل الجيد مع التطورات السعودية.

حظر تنظيم رحلات للمشاركين إلا بشروط..

«قمة المناخ» تحت «السيطرة السياحية»

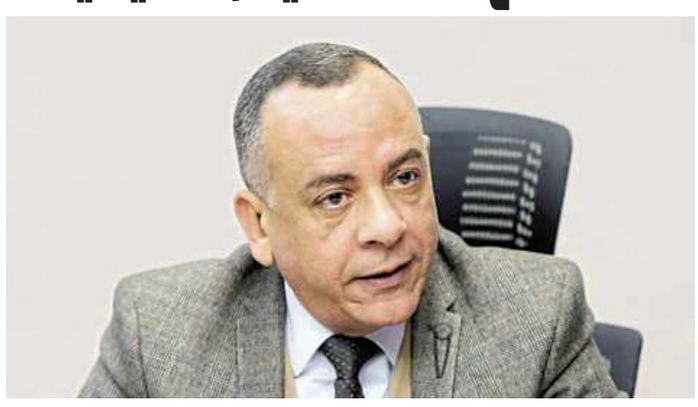

أشرف فهيم

جهود مكثفة تقوم بها وزارة السياحة والآثار، استعدادا لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ cop ٢٧ المنعقد بشرم الشيخ، فى نوفمبر، وحذرت الوزارة شركات السياحة العاملة بالمدينة من تنظيم أية رحلات للوفود المشاركة فى المؤتمر، إلا بشروط، وقالت الوزارة، إنه لا يجوز لأى شركة تقديم خدمات الرحلات السياحية للوفود المشاركة فى المؤتمر داخل محافظة جنوب سيناء وخارجها إلا بعد تقديم خطابا يوضح قيامها بحجز الأقامة للأفواج التابعة لها فى مواعيد سابقة لبداية فعاليات المؤتمر.

وبناءا عليه، فإنه أثناء شهر نوفمبر ٢٠٢٢ بالكامل، سيتم إلزام الشركات الراغبة فى الحصول على التصاريح والموافقات الأمنية من غرفة شركات السياحة بجنوب سيناء، وشرطة السياحة والأثار، بتقديم خطاب لتثبت قيامها بحجز الفنادق للسائحين قبل يوم ٠١/١١/٢٠٢٢ من إدارة الفندق المتعامل معه، وقبل تاريخ وصول السائح لمدينة شرم الشيخ.

من جانبه، أصدر الدكتور مصطفى وزيرى الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بوزارة السياحة والآثار، قرارًا بتعديل مواعيد الزيارة الخاصة بمتحف شرم الشيخ ليعمل فترة واحدة متواصلة تبدأ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الحادية عشر مساءً، خلال الفترة من يوم ٥ نوفمبر إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢، وذلك بدلا من مواعيد العمل السابقة والتى كانت تعمل على فترتين منفصلتين، تبدأ الفترة الأولى من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الواحدة ظهرا، والفترة الثانية من الساعة الخامسة مساءً وحتى الحادية عشر مساءً، وذلك بمناسبة استضافة مصر لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ «COP ٢٧» بمدينة شرم الشيخ نوفمبر القادم،

وأوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، أن هذا القرار جاء أيضا لتمكين وفود الضيوف المشاركة بالمؤتمر والسائحين المتواجدين بالمدينة من التعرف على الحضارة المصرية العريقة، والترويج للمقاصد السياحية المصرية ومنتجاتها وأنماطها السياحية المختلفة، حيث تتمتع مدينة شرم الشيخ بمنتجات سياحية متعددة وهى السياحة الشاطئية والترفيهية والثقافية، حيث يمكن للسائح الاستمتاع بشواطئها الدافئة ومناظرها الخلابة نهارًا، وزيارة المتحف والتعرف على الحضارة المصرية العريقة مساءً.

ويتناول سيناريو العرض المتحفى الخاص به مفهوم «حب الحياة على أرض مصر « حيث يعرض من خلال مقتنياته مجموعة من الموضوعات التى تتناول الجانب الإنسانى للحضارة المصرية وعلاقة المصرى القديم بالحياة البرية والبيئة المحيطة به.

ومن أبرز تلك القطع؛ قطعة من الموزاييك من الإسكندرية تعود للقرن الرابع ق. م، تمثل الآله ايروس وهو يصطاد الغزلان، وتمثال للمعبودة (حتحور) آلهة الجمال والحب والموسيقى عند المصريين القدماء، ومجموعة من تماثيل أبو الهول، ومجموعة من التماثيل للحيوانات المقدسة فى مصر القديمة كالقطط والجعارين، بالإضافة إلى عدد من اللوحات تمثل الأسرة المصرية عبر العصور المصرية المختلفة، كما يعرض المتحف معرضا مؤقتا لكنوز الملك توت عنخ آمون يضم ١٠ قطع أثرية.

وكان أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، عقد بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، اجتماعا للجنة التنسيقية الخاصة بمتابعة استعدادات قطاع السياحة لاستضافة مصر لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ «COP ٢٧» بمدينة شرم الشيخ فى نوفمبر المقبل.

وقد تم خلال الاجتماع استعراض الموقف التنفيذى لآخر مستجدات الأعمال الخاصة بالتجهيزات والاستعدادات السياحية فى هذا الشأن والتى من بينها متابعة الموقف التنفيذى بشأن آليات الحجز الخاصة بالمشاركين والوفود المُشاركة بالمؤتمر.

وأكد عيسى، على ضرورة التأكد من جودة كافة الخدمات السياحية المقدمة سواء للمشاركين وضيوف المؤتمر أو للسائحين المتواجدين أو الوافدين إلى المدينة من كافة دول العالم، مشيرًا إلى أهمية المتابعة الدورية التى تقوم بها لجان الوزارة للتفتيش والمرور على المنشآت الفندقية والسياحية المختلفة للتأكد من تطبيق كافة الإجراءات والاشتراطات الصحية والوقائية والسياحية وسلامة الغذاء المُطبقة بها.

كما تم الإشارة إلى جاهزية كافة المنشآت الفندقية والسياحية ومراكز الغوص والأنشطة البحرية بالمدينة والذى رصدته آخر مستجدات الأعمال التى قامت بها اللجنة الدائمة المتواجدة بصفة مستمرة بمدينة شرم الشيخ والتى تتولى أعمال متابعة تجهيزات واستعدادات المنشآت الفندقية والسياحية وغيرها من المنشآت التى تتعامل مع السائحين بالمدينة فى إطار استضافة مصر لمؤتمر COP ٢٧.

وفقا لرؤية عضو لجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الأعمال..

«قانون التصالح» يبنى أساسات الحفاظ على الثروة العقارية

أكد المهندس بشير مصطفى رئيس مجلس إدارة شركة فيرست جروب، وعضو لجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الأعمال، أن قانون التصالح الجديد الذى تم إقراره والموافقة عليه من مجلس الوزراء، ويتم عرضه حاليا على مجلس النواب لإقراره خلال الفترة القادمة، يعالج النقاط الكثيرة التى لم يتم معالجتها فى الإصدار السابق لقانون التصالح، حيث يتم توسيع دائرة التصالحات سواء لما بنى على أراضى زراعية وكل ما هو مخالف، باستثناء مواصفات الأمان وما يبنى على طرح النهر والمحاور الرئيسية، ليقنن القانون كافة الأوضاع والمخالفات السابقة والحالية والمستقبلية.

وقال مصطفى أن القانون الجديد قام بتسهيل إجراءات التصالح على المنشآت المخالفة من حيث الارتفاع، ولما بنى على الأراضى الزراعية السابقة والمنشأة بالفعل، كما قام بوضع مقابل لها، مضيفا أنه يشمل كذلك المخالفات القائمة فى الفترة ما بعد عام ٢٠١٩ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢، عكس القانون السابق الذى اشترط التصالح فى المخالفات التى تسبق عام ٢٠١٧ فقط، مؤكدا على أن القانون السابق كان به فجوة زمنية تم تداركها فى نسخته الجديدة.

وأضاف أن الدولة المصرية تضع معادلة لكى يتم طى صفحة القائم من البناء فى الفترات السابقة، وبعد ذلك سيتم منع المخالفات نهائيا، متوقعا أنه بعد إقرار القانون من البرلمان فى الفترة المقبلة، سيتم منح المخالفين فترة زمنية محددة للمبادرة بالتصالح، وإغلاق باب التصالح بعد نهاية هذه المهلة أمام جميع المخالفات.

وأوضح أن إقرار الدولة المصرية لقانون التصالح الجديد، له أبعاد إنسانية واستراتيجية، حيث تهدف الدولة إلى المحافظة على المنشآت التى تم بنائها بالفعل، أى المحافظة على الثروة العقارية، وكذلك المحافظة على حياه الأسر المخالفة واستقرارهم، وليست جباية وجمع أموال فقط كما يقول البعض، حيث أن الأموال التى تقوم الدولة بتحصيلها تذهب إلى توفير المرافق، وإلى صندوق دعم الإسكان الاجتماعي، وبعض أعمال البنية التحتية الخاصة بالدولة.

وشدد على أنه لابد أن تكون هناك عقوبة على المخالفين للقانون، وعدم المساواه بينهم وبين المواطنين الملتزمين، لافتا إلى أنه مطلوب من الدولة تنمية المحاور والقرى الفقيرة والصعيد، وإقامة منشآت صحية وتعليمية، لذلك يجب تحصيل هذه الغرامات حفاظا على السلم المجتمعي.

ويرى مصطفى أن القانون يعد فرصة للمواطن المصرى لتقنين أوضاعه، وعدم البدء فى مخالفات بناء جديدة، وتوسيع دائرة التصالحات بشكل كبير جدا لإنهاء هذه المرحلة الزمنية، فى إطار خطة الدولة للنهوض بالدولة المصرية وبناء الجمهورية الجديدة.

باستثمارات ٧٠٠ مليون جنيه..

«IHD» تضع حجر أساس أول مشروع بالعاصمة الإدارية

وضعت شركة أى ايتش دى للتطوير العقارى «، حجر الأساس لبدء تنفيذ مشروع "VIVID BUSINESSS TOWER" بمنطقة الداون تاون فى العاصمة الإدارية الجديدة وهو المشروع الاول للشركة داخل العاصمة الادارية الجديدة .

وقال المهندس حسام الأكشر رئيس مجلس الادارة أن المشروع موجود على لوكيشن مميز حيث يقع على محورين «بالدون تاون» بعرض ٩٠ متر باتجاه شركات الادوية، والنهر الاخضر .

وأضاف أن المشروع مكون من أرضى، و١٤ دور تجارى إدارى باستثمارات تقدر بنحو ٧٠٠ مليون جنيه ،موضحا أنه من الارضى إلى الثانى تجارى، ومن الثالث إلى الـ١٤ ادارى .

وقال محمد الدوينى رئيس القطاع التجارى بالشركة ، يأتى وضع حجر أساس «اى ايتش دى «، فى إطار رؤيتها الرامية إلى تحقيق قيمة مضافة لقطاع التطوير العقارى من خلال تقديم تجربة مختلفة، ومميزة للعملاء .

واضاف الدوينى ، أن مساحات الوحدات بالتجارى تبدء من ٢٨ متر إلى ٩٨ متر .

أما مساحات الإدارى من ٣٢ متر إلى ١٢٧ متر، لفت إلى أن جميع الوحدات الإدارية مميزة وتطل على فيو .

وقال الدوينى أن الوحدات التجارية تم تصميمها بفكرة علميه ومميزة حيث أن المدخل الرئيسى للوحدات يطل مباشرا على الشارع، مما يتيح للعميل الدخول مباشرة بدون أى مدخل بكل سهوله و خصوصيه)

كما أن مدخل الوحدات الادارية منفصل تماما عن مدخل الوحدات التجارية موضحا أنه تم تسويق٨٠٪ من المشروع منذ طرحه وجارى طرح المرحلة الاخيرة .

و اشار ايضا إلى أنه تم التعاقد مع مجموعة من كبرى الشركات الاستشارية بالسوق لانجاز المشروع وعلى رأسها الاستشارى " IVC".

وهى ضمن الـ٢٠ شركة المعتمده لدى العاصمه الادارية الجديدة كاستشارى مشروع داخل العاصمه، مؤكد على أنه سيتم تسليم المشروع بحد اقصى خلال ٣ سنوات .

وتابع الدوينى أن الشركة تخطط لتحضير مشروعها الجديد وهو عبارة عن «كومباوند سكني بالعاصمة الادارية الجديدة الذى سيقدم فيمه مضافه لكل العملاء بمساحات خضراء وتكنولوجيا كامله للتحكم فى الوحدات وكل الخدمات بالمشروع.

بأنظمة سداد تنافسية..

60 مليار جنيه حصيلة وزارة الإسكان من الشراكة فى «مدينتى»

أكد مطورون عقاريون، أن تجربة الشراكة مع الدولة فى تنفيذ مشروعات التطوير العقارى ناجحة جدا، حيث كانت تلك التجربة مفيدة للطرفين.

جاء ذلك خلال مشاركتهم بالجلسة الخامسة للمؤتمر الاقتصادى مصر 2022، والمُنعقد تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، بعنوان «خارطة طريق.. لاقتصاد أكثر تنافسية»، حيث ناقشت الجلسة موضوع الثروة العقارية، وسبل التطوير، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، بحضور الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وعدد من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ، وعدد من المطورين العقاريين.

وأكد هشام طلعت مصطفى، أن الدولة مكنت القطاع الخاص من خوض تجربة ناجحة لإنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة الخدمات، تحقق رضاء المواطن المصري، كما أكد أن الشراكة مع الدولة ناجحة جدا، ومفيدة للدولة والمطور العقارى، فمثلاً كان المبلغ الذى ستحصل عليه الدولة من الشراكة مع مجموعة طلعت مصطفى، عندما تم توقيع عقد الشراكة فى مشروع «مدينتى» 9.9 مليار جنيه، بينما إجمالى ما تتحصل عليه وزارة الإسكان حتى الآن، 60 مليار جنيه، وهو يمثل 85 ٪ من حصة الوزارة فى المشروع، متوجهاً بالشكر لرئيس الوزراء، ووزير الإسكان، على دعمهم ومساندتهم للقطاع الخاص للمشاركة فى عملية التنمية.

كما أكد المهندس طارق شكرى، أيضاً على نجاح تجربة الشراكة بين الدولة والمطورين العقاريين، متناولا مسألة التمويل العقاري، والتى تعد حلقة الوصل بين المطور العقاري، والمواطن المشترى للوحدة السكنية، وضرورة تسهيل عملية التمويل العقاري.

واستعرض النائب عماد حمودة، رئيس لجنة الإسكان بمجلس النواب، الأجندة التشريعية الخاصة بقطاع التشييد والبناء، والتطوير العقاري، وفى مقدمتها قانون البناء، حيث إن التعديلات المقترحة على القانون تقدم تيسيرات كبيرة تحقق مصلحة المواطن المصري.

فى «كايرو بيزنس بارك» وشرق القاهرة..

مد فترة التسجيل ضمن مبادرة «سكن لكل المصريين 3» حتى ٦ نوفمبر

أعلن الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن مد فترة التسجيل على الموقع الإلكترونى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، حتى ٦ نوفمبر المقبل، وذلك للمواطنين المتقدمين للحصول على وحدة سكنية ضمن المبادرة الرئاسية « سكن لكل المصريين٣ « لمنخفضى ومتوسطى الدخل ممن قاموا بشراء كراسات الشروط وسددوا مقدم جدية الحجز فقط، وذلك تلبية لرغبة المواطنين ولإتاحة فرصة أخرى لتمكين هؤلاء المواطنين من الحصول على وحدة سكنية ضمن الإعلان المطروح.

وأكدت مى عبد الحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، أن إعلان طرح وحدات سكنية ضمن المبادرة الرئاسية « سكن لكل المصريين ٣ « شهد إقبالا كبيرًا من المواطنين منخفضى ومتوسطى الدخل، حيث بلغ إجمالى عدد كراسات الشروط التى تم سحبها من مكاتب البريد حتى أمس حوالى ٢٥٣.٤ ألف كراسة، بواقع ١١٣٤٩٨ كراسة شروط للوحدات جاهزة التسليم، و١٣٩٩٢٠ كراسة شروط للوحدات تسليم خلال ١٨ شهرًا، وذلك وفقًا لنهاية يوم عمل ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢.

وأضافت أنه قام نحو ١٦٠٦٧٠ مواطنا بسداد مقدمات جدية الحجز، حيث قام ٦٥٨٣٠ مواطنا بدفع مقدم جدية الحجز للوحدات جاهزة التسليم، كما قام ٩٤٨٤٠ مواطنا بدفع مقدم جدية الحجز للوحدات تسليم خلال ١٨ شهرًا، وذلك وفقًا لنهاية يوم عمل ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢.

وأكدت أن الموقع الإلكترونى للصندوق تمكن من التعامل مع أعداد كبيرة من المواطنين الذين قاموا بالتسجيل خلال فترة الإعلان، حيث بلغ إجمالى عدد المسجلين على الموقع ١٢٠ ألف مواطن تقريبا.

وأشارت الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى إلى أن هناك نحو ٤٠ ألف مواطن لم يكملوا عملية التسجيل الإلكتروني، لذا تم منحهم مهلة لمدة ١٠ أيام لاستكمال أوراقهم ورفع المستندات المطلوبة عبر الموقع الإلكترونى لإتمام عملية التقديم.

وأوضحت أن ذلك يأتى انطلاقًا من حرص الصندوق على تلبية كافة مطالب المواطنين الراغبين فى الحصول على وحدة سكنية وتسهيل الإجراءات أمامهم، مع ضرورة العلم أنه لن يتم بيع كراسات الشروط فى مكاتب البريد أو إمكانية سداد مقدمات جدية الحجز بعد تاريخ ٢٧ أكتوبر الجاري.

وأكدت الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، أن الطرح الجديد يشهد تطبيق حدود الدخل الجديدة التى تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء، والتى جاءت لتواكب الزيادة فى معدل الأجور والأسعار الحالية، وبهدف تمكين المواطنين من الحصول على وحدات سكنية مدعومة، وأصبح الحد الأقصى لفئة منخفضى الدخل ٦ آلاف جنيه شهرياً للفرد الأعزب، و٨ آلاف جنيه شهرياً للأسرة، فيما أصبح الحد الأقصى لفئة متوسطى الدخل ١٣ ألف جنيه شهرياً للفرد الأعزب، و١٨ ألف جنيه شهرياً للأسرة.

«غرفة التطوير العقارى» تشارك فى «الملتقى والمعرض الدولى الأول للصناعة»

تعتزم غرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية المشاركة بجناح مميز فى فعاليات « الملتقى والمعرض الدولى الأول للصناعة»، والذى ينطلق خلال الفترة من 29 وحتى 31 أكتوبر الجارى تحت رعاية وتشريف الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية.

قال المهندس طارق شكري، رئيس غرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية، ووكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، إن الغرفة تشارك بجناح على مساحة 500 متر ضمن فعاليات المعرض، ويشارك مع الغرفة عدد من شركات التطوير العقارى الكبرى بإجمالى 10 شركات، مشيرا إلى أن الشركات المتواجدة ضمن جناح الغرفة تستعرض مشروعاتها المختلفة التى تعكس الطفرة العمرانية التى تشهدها مصر حاليا.

وأضاف أن الغرفة تشارك فى المعرض باعتبارها ممثلة لأحد الصناعات القوية المؤثرة فى الاقتصاد المصرى وهى صناعة التطوير العقارى التى ترتبط بأكثر من 100 صناعة، مما يجعلها جزءًا من الصناعات التى يتم استعراضها خلال فعاليات المعرض.

ولفت إلى أن توطين الصناعة المصرية وإحيائها يأتى على رأس أولويات القيادة السياسية خلال الفترة الراهنة، وهو ما يتواكب مع التطورات العالمية الداعمة للصناعات المحلية فى ضوء الأزمات الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح توطين الصناعات الضخمة فرصة الدول لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وكذلك للمنافسة العالمية.

وأكد أن فخامة الرئيس عبد الفتاح السياسى معنى بتحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وإيجاد أفكار غير تقليدية لتوفير عملة صعبة للدولة من خلال القطاعات المختلفة، لافتا إلى وجود دعم وتوجه قوى لنمو الصناعات المصرية المختلفة.

وأوضح أن المعرض فرصة لعرض التطور الشامل فى النهضة العمرانية الضخمة التى تشهدها مصر حاليا فى كافة القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع العقارى الذى يشهد تطورًا فى المنتج العقارى المقدم للعملاء.

«إيليت هوم» تنفذ «ايليت كير كلينيكو» داخل منطقة بيت الوطن

نفذت شركة ايليت هوم للتطوير العقارى أحد المشروعات العقارية البارزة فى مدينة القاهرة الجديدة وتحديدا داخل منطقة بيت الوطن ، وهو مشروع تجارى طبى جديد.

وكشف المهندس محمد عبد الرحمن المدير العام لشركة ايليت هوم للتطوير العقارى عن أن الشركة تنفذ مشروع «ايليت كير كلينيكو « وهو مشروع تجارى طبى كائن فى مدينة القاهرة الجديدة باستثمارات ٢٥٠ مليون جنية بالقرب من مدينة الرحاب وبلغت نسبة الانشاءات فى المشروع ٨٠٪

واعلنت شركة ايليت هوم للتطوير العقارى عن استعدادها خلال الأيام المقبلة، لتسليم عدد كبير من المشروعات السكنيه فى مدينة القاهرة الجديدة، وتحديدا بمنطقة بيت الوطن فضلا عن تنفيذ مشروع تجارى طبى جديدة باستثمارات تبلغ ٤٥٠ مليون جنية.

وصرح المهندس محمد عبد الرحمن المدير العام لشركة ايليت هوم للتطوير العقارى عن خطة الشركة لتسليم عدد ١٠ مشروعات سكنية فى منطقة بيت الوطن بالقاهرة الجديدة باستثمارات بلغت ٢٠٠ مليون جنية.

وأكد عبد الرحمن أن الشركة ملتزمة تماما مع جميع العملاء والتسليمات دون أن زيادات فى أسعار الوحدات السكنية أو أى أعباء إضافية فى ظل التحديات الاقتصادية الموجودة وارتفاع أسعار مواد البناء والتشييد خلال الفترة الأخيرة .

وقال المهندس محمد عبد الرحمن: «السوق العقارى المصرى يشهد نمواً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة»، مؤكدا أن العقار ملاذ آمن ومخزن للقيمة دائما سواء على مستوى السكن أو الاستثمار فضلا عن أن القطاع العقارى أحد أعمدة الاقتصاد الوطني.

وأعلنت شركة ايليت هوم عزمها خلال الأيام المقبلة تقديم حزمة من التسهيلات للعملاء فى مقدمات التعاقد وتسهيلات كبيرة فى سنوات السداد والأقساط دون أى فوائد فى المشروعات الجديدة والمشروعات الحالية فى منطقة بيت الوطن بالقاهرة الجديدة وتقديم أنظمة سداد متنوعه على جميع المساحات والوحدات السكنية بما يتناسب مع احتياجات العملاء.

يعزز مكانة مصر كمركز عالمى..

«الكابل البحرى الجديد» أسرع مسار بين الشرق والغرب

دشن الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يرافقه اللواء عمرو حنفى محافظ البحر الأحمر، والمهندس عادل حامد الرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات الكابل البحرى الجديد المملوك بالكامل للشركة المصرية للاتصالات Red٢Med الذى يبدأ من نقطة إنزال رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر إلى محطة الانزال فى مدينة بورسعيد بالبحر المتوسط عبر المسار الذهبى فى طريق المرشدين (ICE)؛ حيث يعد الكابل أقصر وأسرع مسار لنقل البيانات بين الشرق والغرب وأكثرها تأمينًا، كما أنه يعد نقلة نوعية فى مسارات العبور للكابلات البحرية بين الشرق والغرب والربط بين قارات أفريقيا وأوروبا وآسيا. الأمر الذى يعزز من مكانة مصر كمركز عالمى لنقل البيانات ويرفع من كفاءة البنية التحتية للاتصالات الدولية فى مصر.

واستمع الدكتور عمرو طلعت إلى شرح مفصل من مسئولى الشركة المصرية للاتصالات حول خططها الاستراتيجية المستقبلية للتوسع فى شبكتها الدولية عبر الكابلات البحرية الدولية للربط بين الشرق والغرب، وأهمية نظام الكابل البحرى Red٢Med الذى يبدأ بالبحر الأحمر مرورا بقناة السويس وصولا إلى البحر المتوسط.

كما قام الدكتور عمرو طلعت برفع العلم المصرى لحظة وصول سفينة الإنزال البحرى إلى شاطئ رأس غارب ليعلن بذلكنجاح عملية إنزال نظام الكابل البحرى الجديد Red٢Med .

وقال الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن تدشين نظام الكابل البحرى الجديد Red٢Med يأتى استكمالا للنجاحات التى تحققها مصر فى مجال الكابلات البحرية الدولية فى ضوء حرص وزارةالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الاستثمار الأمثل للموقع الجغرافى المتفرد لمصر والذى يمنحها ميزة استراتيجية كبرى حيث تمرر عبر أراضيها أكثر من ٩٠٪ من البيانات بين الشرق والغرب؛ موضحا أن تنفيذ الكابل الجديد ومسارطريق المرشدين ظل حلم يراود قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمدة ٢٠ عاما وتم تنفيذه فى عام واحد فقط، كما أنإطلاقه اليوم واتاحته للدول التى تعتمد على مصر فى تمرير البيانات يعد خطوة وثابة فى تعزيز مكانة مصرالاستراتيجية فى هذا المجال.

وأضاف الدكتور عمرو طلعت أن الجهود المبذولة فى تطوير البنية التحتية المعلوماتية أدت إلى تضاعف متوسط سرعةالإنترنت الثابت فى مصر لتصبح الأولى على مستوى قارة أفريقيا فى متوسط سرعة الإنترنت الثابت.

وقال المهندس عادل حامد العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للمصرية للاتصالات أن إنزال كابل Red٢Med يعدخطوة فريدة من نوعها ونقلة نوعية فى مجال الكابلات البحرى تعزز مكانة مصر كمحور إقليمى لنقل البيانات بينالشرق الغرب» مضيفا «سعداء بتنفيذ هذا الكابل الذى يهدى للعالم مسارًا متميزًا لنقل البيانات هو الأقصر والأسرعوالأكثر أمانًا» مؤكدًا على استمرار الشركة فى الاستثمار فى تطوير وتحديث بنيتها التحتية الدولية بما يعزز من كفاءةخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر والمنطقة.

ويعد الكابل البحرى Red٢Med رقم ١٥ للشركة المصرية للاتصالات، ويتكون من ثلاثة قطاعات تتميز ببعدها عنالمسارات العامة المعتادة ، حيث يبدأ جنوبًا من وصلة الفيسطون البحرية للبحر الأحمر التى تربط محطات الإنزال فىالبحر الأحمر، رأس غارب والزعفرانة والسويس، ثم يمتد شمالا إلى مسار (ICE) على طول الضفة الغربية لقناة السويسبطول ٢٠٠ كيلومتر ليربط بين محطة إنزال السويس ٢ ومحطة إنزال بورسعيد ٢، ليتصل أخيرا بوصلة الفيسطونالبحرية للبحر الأبيض المتوسط التى من المقرر أن تربط بين محطات الإنزال فى البحر المتوسط، ليدعم بذلك اتصالاً دوليًاأفضل بين الشرق والغرب، ويصبح أقصر وأسرع المسارات التى تربط بين القارات الثلاث أوروبا وإفريقيا وآسيا.

الجدير بالذكر أن الشركة المصرية للاتصالات قد خطت خلال السنوات الماضية خطوات واسعة نحو تطوير بنيتهاالتحتية الدولية والمحلية لتحافظ على ريادتها لسوق الاتصالات المصري، وفى الوقت نفسه تعزز من موقع مصرالاستراتيجى المتميز فى مجال الاتصالات إقليميا ودوليا حيث تستثمر على نطاق واسع فى البنية التحتية لأنظمةالكابلات البحرية لتوفير أقصر الطرق وأكثرها اعتمادية للربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتعظيم الاستفادة من الموقعالجغرافى لمصر وتعزيز مركزها الاستراتيجى كنقطة ارتكاز إقليمية وعالمية لحركة البيانات وبوابة ربط لمنطقة أفريقياوالشرق الأوسط بأوروبا، مما يجعلها من الأسواق الواعدة فى مجال مراكز البيانات المتنامى بشكل سريع.

ولتحقيق هذا الهدف ضخت المصرية للاتصالات استثمارات ضخمة وصلت إلى نحو نصف مليار دولار خلال السنواتالعشر الأخيرة، من أجل تعزيز وتطوير البنية التحتية الدولية من محطات إنزال ومسارات أرضية تربط بينها، كمااستثمرت نحو نصف مليار دولار أخرى فى نفس الفترة لتوسيع نطاق شبكتها جغرافيا عن الطريق الدخول كعضو فىالتحالفات الدولية المالكة للكابلات البحرية العابرة لجمهورية مصر العربية، ليصل إجمالى استثمارات الشركة فى البنيةالتحتية إلى أكثر من مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة.

«إى فاينانس» تقود جولة تمويلية لـ« Nexta» بقيمة ٣ مليون دولار

كشفت مجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، الذراع الحكومى لعمليات التحول الرقمى فى مصر، عن قيادتها لجولة تمويلية لشركة "Nexta" إحدى الشركات الناشئة الصاعدة فى التكنولوجيا المالية بقيمة ٣ ملايين دولار.

وتستهدف مجموعة "إى فاينانس" من خلال شركة "نكستا" التى تم تأسيسها فى عام ٢٠٢١، ابتكار تجربة جديدةومميزة فى السوق المصرى لتقديم بعض من الخدمات المصرفية الرقمية، حيث حصلت شركة التكنولوجيا المالية الصاعدة"نكستا" على الموافقة الأولية من البنك المركزى المصرى منذ ٦ أشهر لبدء تقديم خدماتها.

وقال إبراهيم سرحان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية،إن المجموعة تولى أهمية كبيرة لدعم الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية تماشياً مع سياسة البنك المركزيفى الشمول المالى وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية للوصول إلى البنوك الرقمية، واضاف "نؤمن بان الاستثمار فىنكستا يتوافق مع الاستراتيجية الاستثمارية لإى فاينانس والتى تتضمن احد محاورها التركيز على الاستثمار فيالشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية والتى قد بدأتها قبل ذلك بالمشاركة فى إنشاء صندوق استثمار (Nclude) للاستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، بما يعزز من ريادة "إى فاينانس" الحالية والمستقبلية للتكنولوجياالمالية فى مصر.

وأضاف سرحان أن إى فاينانس تستهدف تعظيم العوائد المتحققة للمساهمينوالاستغلال الأمثل للبنية التحتية المتطورةللمجموعة، حيث تم اختيار نكستا نظراً لما تتمتع به من نموذج عمل فريد وتكنولوجيا متطورة تتكامل مع أنشطة إيفاينانس وبنيتها التحتية مما يخلق قيمة مضافة أعلى لاستثماراتنا، حيث يساعد هذا التكامل على سرعة وزيادة حجمأعمال نكستا من خلال إى فاينانس وهو ما يعنى فى نهاية الأمر زيادة فرص النجاح المتحققة لها"، وأكد سرحان أنشركة نكستا تعد واحدة من الشركات الواعدة التى ستقوم المجموعة بالاستثمار بها ضمن عدد من الاستثمارات فيالشركات الناشئة تحت الدراسة فى الوقت الراهن.

وعلق الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة نكستا، أحمد هشام، "لن أطلق عليها جولة تمويل، إنها أكثر من شراكةاستراتيجية، فقد عززت مجموعة "إى فاينانس" مكانتها كشريك أساسى فى دفع الحكومة المصرية نحو الرقمنة من خلالتطوير منصات متكاملة تقود الثورة الرقمية فى مصر، ونحن بالفعل جزء من هذا التحول الرقمى على الصعيد المحلي،أود أن أعبر عن سعادتنا لوجودهم معنا"

يقدم إمكانية شراء المنتجات الاستهلاكية..

«البريد» يتعاون مع «ذا إنترتينر» لتقديم عروض توفير وخصومات لعملاءه

وقع البريد المصرى بروتوكول تعاون مع شركة «ذا إنترتينر» المتخصصة فى تقديم برامج الولاء والمكافآت، مع أكثر من ٢٥٠ علامة تجارية فى جميع أنحاء الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة وجنوب شرق آسيا؛ بهدف تزويد عملاء البريد المصرى بإمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من العروض والخصومات فى مختلف أنحاء العالم.

وقال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصرى إن توقيع البريد المصرى بروتوكول تعاون مع شركة «ذا إنترتينر» يهدف إلى توفير تطبيق إلكترونى عالمى متخصص فى تصميم برامج الولاء والمكافآت يقدم خصومات وعروض توفير تنافسية متميزة لعملاء البريد المصرى داخل مصر وفى مختلف أنحاء العالم من خلال مكاتب البريد فى جميع أنحاء الجمهورية، بما يساهم فى دعم خطط الدولة الهادفة إلى تطبيق الشمول المالى والتحول الرقمى وسعى البريد المصرى نحو تحفيز وتشجيع جميع العملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدي، مؤكدًا أن هذا التطبيق، والمزايا التى يقدمها يعد إضافة قوية للخدمات التى يقدمها البريد المصرى.

وأوضح الدكتور شريف فاروق، أن هذا البروتوكول يأتى استكمالا لجهود البريد المصرى نحو تطوير خدماته واستحداث خدمات جديدة تستهدف شرائح مختلفة من العملاء، حيث أنه سيوفر لجميع عملاء البريد المصرى إمكانية شراء المنتجات الاستهلاكية التى تقدمها شركة ذا إنترتينر عبر تطبيقها الإلكترونى من مصر ومختلف أنحاء العالم بما يُمكِّن جميعالعملاء والتجار فى مصر من الاستفادة من العروض والخصومات التى يقدمها تطبيق إنترتينر.

وصرح الدكتور عادل الزرعوني، رئيس مجلس إدارة ذا إنترينر: "يشرفنا التعاون مع البريد المصرى فى هذه المبادرة الاستراتيجية حيث يشكل إطلاق برامج ذا إنترتينر للولاء والمكافآت فى جمهورية مصر العربية خطوة مهمة فى مسيرتناللوصول للمستهلك المصرى والمساهمة فى تعزيز دور البريد المصرى الريادى فى تقديم مختلف الخدمات وذلك من خلال طرح عروض ومزايا جديدة وحصرية لعملاء البريد المصرى ونسعى من خلال هذا التعاون لتحسين أسلوب وجودةالحياة للمستهلك المصري، وهو ما يعكس الرؤية المستقبلية للشركة، والتى تسعى جميع فرق العمل لدينا لتحقيقها."

وأعرب أحمد جابر، الرئيس التنفيذى لشركة ذا إنترتينر: " عن سعادته بتوقيع بروتوكول تعاون مع البريدالمصرى أحد أهم الكيانات الاقتصادية فى مصر ويتمتع بانتشار واسع فى جميع أنحاء الجمهورية بما يساهم فيتحقيق أهداف الشركة والتوسع فى السوق المصرى مشيرًا إلى أنه بعد مرور أكثر من عامين ونصف منذ ظهور جائحة كورونا وتداعياتها المالية، أصبح المستهلك المصرى يخطو نحو المستقبل بخطوات أكثر وعياً لعادات وسلوكيات الإنفاق، ومع تسارع وتيرة النمو للاقتصاد المصرى للتعافى وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية أصبح الطريق مفتوحاً أمام «ذا إنترتينر» لمشاركة خدماتها مع المستهلك المصرى بالإضافة إلى تطبيق المستهلك، سنقوم بتوسيع علاقاتنا معالمؤسسات والشركات فى مصر، مع التركيز بشكل أساسى على قطاع الاتصالات والبنوك، تعتمد شراكتنا الاستراتيجية مع البريد المصرى على نطاق واسع وقاعدة عملاء كبيرة فى مصر لوصول التطبيق للأفراد لطالما كان هناك بالفعل طلبنا لإطلاق تطبيق مكافآت فى مصر؛ لذلك نحن سعداء حقًا أننا تمكنا من الاستماع إلى الأشخاص ومنحهم ما يريدون الآن، يمكن لأعضاء التطبيق تجربة الكثير بتكلفة أقل".

«اورنج» أول شركة مصرية تحصل على «الأيزو» فى معايير البصمة الكربونية

أصبحت اورنج مصر أول مشغل اتصالات فى مصر يحصل على شهادة المطابقة الفنية لمعيار «الأيزو» ISO ١٤٠٦٤-١: ٢٠١٨ للتحقق من البصمة الكربونية، لتواصل بذلك حصد الوثائق الدولية المرموقة تقديرا لنجاح جهودها فى محاصرة الانبعاثات الكربونية وتنفيذ أنشطتها وتقديم خدماتها المختلفة مع أقصى درجات مراعاة البيئة وحماية المناخ منالغازات الدفيئة، حيث تعد هذه هى شهادة الأيزو الرابعة التى تحصل عليها اورنج مصر فى مجالات ترشيد استخدام الطاقة والتحول نحو المصادر النظيفة واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة فى جميع عملياتها.

وشهادة المطابقة الفنية لمعيار «الأيزو» للتحقق من البصمة الكربونية، حصلت عليها اورنج مصر من قبل مؤسسة QSI Certification & Inspection العضو فى منتدى الاعتماد الدولي- IAF، وتؤكد امتلاك الشركة لنظام إدارة وحساب الغازات الدفيئة المتسببة فى الاحتباس الحراري، والتحقق منها، والإبلاغ عنها. وهى بذلك تتبنى نظما متكاملة تتوافق معمعايير الأيزو السابقة التى حصلت عليها الشركة والتى تستهدف فى نهاية المطاف مراعاة جميع العوامل البيئية خلال أنشطتها لتوفير خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة وكذلك صيانة الشبكات والأبراج.

ويأتى حصول اورنج مصر على شهادة الأيزو فى ظل استراتيجية الشركة لمراعاة العوامل البيئية خلال كافة عمليات التشغيل وعبر طرح منتجات وخدمات صديقة للبيئة مثل شرائح اتصالات "Eco-SIM"، وبما يدعم جهود مصر لمكافحة التغير المناخى ضمن رؤية ٢٠٣٠، وتعزيز الصورة العالمية لمصر قبيل انطلاق مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدةالإطارية حول تغير المناخ COP ٢٧ والذى تستضيفه مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ٧ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢.

جدير بالذكر أن هذه هى شهادة الأيزو الرابعة التى تحصل عليها اورنج فى المجالات البيئية، حيث سبق أن حصلت على شهادة نظم إدارة الطاقة "الأيزو" ISO ٥٠٠٠١:٢٠١٨ وشهادة نظم الإدارة البيئية "الأيزو"ISO ١٤٠٠١:٢٠١٥ وشهادة نظمإدارة السلامة والصحة المهنية "الأيزو" ISO٤٥٠٠١:٢٠١٨ .

وعبر أيمن أميري، نائب الرئيس التنفيذى لقطاع التكنولوجيا فى اورنج مصر عن فخره بحصول الشركةعلى الشهادات الدولية المتتالية من مؤسسات مرموقة تقديرا لجهودها المتواصلة من أجل ضمان استدامة عملياتها وتخفيف الأثر الكربونى على البيئة فى كافة أنشطتها.

وأوضح: "حصدت اورنج مصر فى فترة قياسية ٤ شهادات أيزو فى معايير مختلفة بينها شهادة هى الأولى من نوعها فى قطاع الاتصالات المصري، بما يؤكد تلبيتها لمتطلبات البيئة والطاقة النظيفة وتركيزها التام على هذا الملف وحبها واحترامها للبيئة والمجتمع اللذان تعمل من خلالهما، ونحن ممتنون أيضا لجهود الدولة المصرية التى ساهمت فى جعلملف حماية البيئة واستدامة الموارد والعمليات أولوية فى كل القطاعات، ونتعهد ببذل المزيد من الجهد وتقديم الجديد منالتقنيات النظيفة لخفض بصمتنا الكربونية وتقديم النموذج المشرف فى مجال الاتصالات والتكنولوجيا".

ويذكر أن اورنج تتبع خطط مستمرة لتقليل الانبعاثات الضارة و قد نفدت حتى الآن ما يقرب من ٤٠٠ محطة تعتمد كليًاعلى الطاقة الشمسية أو جزئيا على أنواع متقدمة من بطاريات الليثيوم لتقليل ساعات عمل مولدات الطاقة فى هذه المواقع.

OPPO تشرح اللمسات الجمالية لتصاميم منتجاتها المبتكرة

نظمت شركة OPPO، كشريك لمهرجان لندن للتصاميم، London Design Festival، ورشة عمل "التصميمات فى التكنولوجيا" والتى تشرح اللمسات الجمالية للتصاميم المبتكرة والرائعة لمنتجات OPPO، ومهمة الشركة فى الارتقاءبحياة الناس من خلال الفنون التكنولوجية.

وشارك فى ورشة العمل العديد من الخبراء فى مجال التصميمات بما فى ذلك المهندس باتريك شوماخر، كبير المهندسينالمعماريين فى شركة زها حديد، والبروفيسور راما غيرو، رئيس مركز هيلين هاملين للتصاميم فى الكلية الملكية للفنون بالمملكة المتحدة، بالإضافة إلى العديد من المُصممين والمُبتكرين الشباب وتناولت النقاشات الدمج ما بين التكنولوجياوالتصميم.

ونظمت OPPO أثناء المهرجان كذلك معرض OPPO Renovators ٢٠٢٢، والذى عرض تصميمات المنتجات الكلاسيكيةوالأعمال الفائزة فى مشروع Renovators Emerging Artists.

وتُعتبر OPPO من الشركات الرائدة فى مجال الأجهزة الذكية، وتؤمن OPPO أن تطبيق التكنولوجيات المتطورة مع أجمل التصميمات يعود إلى الدمج ما بين الجماليات وأهم الاحتياجات بالنسبة للمستخدمين.

وتلتزم OPPO بالربط ما بينالتكنولوجيات والناس من خلال التصميمات الأنيقة والاستفادة من أحدث التكنولوجيات فى التفاصيل التى يمكنللمستخدم إدراكها، ولا تُعتبر عبارة "Technology for Mankind, Kindness for the World"، أو استخدام التكنولوجى التحقيق الاستفادة للإنسانية والعالم كله، مُهمة شركة OPPO فقط ولكنها تُعد استجابة من OPPO للتوجهات المُستقبلية فى التكنولوجيات والتصاميم.

وأكد المُتحدث عن قطاع التصميمات فى OPPO السيد زى زينج، أثناء ورشة العمل، على إصرار OPPO على تحقيق التوازن الأمثل ما بين الابتكارات والتصميمات الرائعة، هذا بالإضافة إلى مجهوداتها فى مجال التكنولوجيات والابتكارات المتطورة، وتمر كل منتجات OPPO بمفهوم "التعامل مع كل المصاعب التقنية المُمكنةوتناول كل التفاصيل للوصول للأناقة والبساطة فى عملية التصميم، وأضاف زى زينج، "تُجسد تصميمات منتجاتنا مشاعرنا والمُثل التى نتبعها."

الأحمر يحصل على ٥ أضعاف الأبيض..

ملايين الرعاية تحرج الزمالك أمام الأهلى

كتب/ عادل حسن

أشعلت ملايين الرعاية صراعاً جديداً بين الأهلى والزمالك، حيث كان قد تم الكشف عن فارق كبير بين عقود الرعاية التى يحصل عليها الأهلى مقابل مبالغ أقل للزمالك وفق ما صرح به مرتضى منصور رئيس نادى الزمالك.

وأعلن حصول الأهلى على عقود تخطت مليار و٤٠٠ مليون جنيه ما يصل إلى ٥ أضعاف الزمالك.

وتم الكشف عن أبرام الزمالك عقدا للرعاية مقابل ٧٠ مليون جنيه سنويا، بمجموع (٢٨٠ مليون جنيه فى ٤ مواسم)، فى حين باع الأهلى حقوق الراعى الرئيسى على قميصه لإحدى شركات الاتصالات مقابل ١٠٠ مليون جنيه لمدة عام واحد.

النادى الأهلى مؤخراً أعلن بشكل رسمى قيمة عقد الرعاية الجديد مع شركة اتصالات مصر، حيث قال سعد شلبي، المدير التنفيذى للنادى الأهلى أن عقد الرعاية الجديد مع شركة اتصالات مصر بمفردها يتجاوز قيمة جميع شركات الرعاية فى الأربع سنوات السابقة.

وأضاف: «قمنا بتغيير نظام السوق تمامًا هذه المرة، ستكون هناك علاقة مباشرة بين النادى الأهلى والرعاة الرسميين بشراكة استراتيجية مع الشركة المتحدة».

وتابع: «العقد السابق كانت قيمته ٥١٠ مليون جنيه فى ٤ سنوات، وكان هناك و١٤ راع فى هذا العقد، منهم ٦ رعاة على القميص، والبَاقى حقوق رعاية أخرى».

وواصل سعد شلبى قائلًا: «العقد الحالى بمفرده تجاوز إجمالى قيمة العقد السابق بنسبة ١٣٪ وقد تصل النسبة إلى ٢٥٪، لأن هناك امتيازات حال التتويج بالبطولات».

وأتم: «فى الساعات القادمة سنعلن عن الشركات الأخرى التى ستشارك فى رعاية النادي، ومقدمات العقود ستكون مفاجئة لكل جماهير الأهلي، وهذا سينهى كل الأمور السلبية التى تم تداولها فى الأيام الماضية».

وأضاف شلبى «تبلغ رعاية البث الفضائى ٦٦٠ جنيه خلال ٤ سنوات».

وكان النادى الأهلى قد أكد أن شركة اتصالات مصر هى الشريك التكنولوجى والراعى الرئيسى للنادى لمدة أربع سنوات قادمة، موضحًا أن ذلك يأتى فى إطار الاستراتيجية الجديدة لتسويق حقوق الرعاية بالتعاون المثمر مع الشركة المتحدة للتسويق الرياضي.

كما أعلن النادى الأهلى عن تعاقده مع «بنك أبو ظبى الأول مصر» لمدة أربع سنوات قادمة «الراعى والبنك الرسمى للنادى الأهلي».

وقال فى بيانه «هذه الخطوة الناجحة ضمن أولويات الاستراتيجية الجديدة للنادى فى تسويق حقوق الرعاية وتحقيق أكبر عائد مالى بالشراكة مع الكيانات الكبرى فى المجالات المختلفة.. وذلك بالتعاون والتنسيق المثمر مع الشركة المتحدة للتسويق الرياضي.»

ويعد صدام الرعاية بين الأهلى والزمالك أزمة متكررة بشكل شبه سنوي، حيث سبق وعانى الزمالك من نفس الفوارق مع الأهلي، حين كان حسن حمدى رئيس القلعة الحمراء هو المسؤول عن إدارة وكالة الأهرام للإعلان الحاصلة فى سنوات ماضية على حقوق تسويق ورعاية الناديين، وواجه حسن حمدى اتهامات عنيفة من جانب جماهير الزمالك وبعض الإعلاميين المنتمين للقلعة البيضاء، بأنه يتعمد تقليل قيمة رعاية القلعة البيضاء، لصالح ناديه لتزداد فجوة القدرات المالية بين الناديين.

الأمر يتجدد بصورة مختلفة هذه المرة بعد تصريحات مرتضى منصور التى طالب خلالها نادى الزمالك بالحصول على القيمة المستحقة للرعاية بما يتناسب مع شعبية وقيمة ومكانة القلعة البيضاء، وشدد مرتضى منصور على أن فريقه هو بطل الدورى آخر موسمين وبطل الكأس ويجب المساواة مع الأهلي.

وكان قد فتح الفارق بين العقدين الحديث حول أسباب هذا التفوق للفريق الأحمر على الرغم من خسارته للبطولتين المحليتين (الدورى والكأس) الموسم الماضى وهو ما أجاب عليه ماجد سامى مالك نادى وادى دجلة وليرس البلجيكى وأحد رجال الأعمال المهتمين بالاستثمار فى كرة القدم والذى علق سابقا عن تحالف ناديه ضمن ٦ أندية آخرين مع النادى الأحمر لبيع حقوق البث التلفزيونى لمباريات الدوري، وقال سامى «اسم الأهلى كان بمثابة «المغناطيس» لتحالف الأندية نظرا لكون ٨٠٪ من متابعى الكرة المصرية منتمين له».

وبدأت جماهير الزمالك فى التعبير عن غضبها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بإطلاق هاشتاج لمقاطعة الراعى الرئيسى لقميص الفريق الأحمر، وعبر بعض نجوم الزمالك القدامى عن استيائهم من تباين قيمة حقوق الرعاية بين الناديين فى المقابل، تتحدث جماهير الأهلى أن تفاوت حقوق الرعاة أمر يرجع لتفوق إدارى للقلعة الحمراء بخلاف الشعبية والجماهيرية وهى عوامل مهمة تسويقيا.

تكريم «لبلبة» بجائزة الهرم الذهبى.. وDMC راعيًا رسميًا..

«19 ب» يقود 6 أفلام مصرية بمهرجان القاهرة السينمائى

كريمة سلام

تتواجد السينما المصرية فى الدورة المقبلة لمهرجان القاهرة السينمائى الدولى من خلال ٦ أفلام ما بين الروائى الطويل والوثائقى والروائى القصير وذلك بتوقيع نخبة من المخرجين المتميزين وبمشاركة العديد من الممثلين المحترفين.

وتجرى قناة «DMC» تغطية خاصة وكاملة لمهرجان القاهرة السينمائى الدولى فى دورته الـ٤٤، وتتنوع عروض المهرجان بين أفلام تعرض لأول مرة دوليًا وعالميًا، وأخرى لأول مرة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتنطلق فعاليات الدورة الرابعة والأربعين خلال الفترة من ١٣ وحتى ٢٢ نوفمبر المقبل، وتشهد المسابقة الدولية العرض العالمى الأول لفيلم ١٩» ب» للمخرج أحمد عبد الله السيد، حسبما أعلن المهرجان فى بيان سابق، حيث يعرض الفيلم لأول مرة عالميًا، وهو كتابة وإخراج أحمد عبد الله السيد، وإنتاج فيلم كلينك، وبطولة سيد رجب، أحمد خالد صالح، ناهد السباعي، فدوى عابد.

يدور الفيلم فى إطار تشويقي، حيث تتبع الأحداث قصة حارس عقار يحيا وحيدا وشبه معزولا فى الفيلا المهجورة التى يحرسها، لكن مواجهة لاحقة تجمعه مع شخص آخر فى الشارع المقابل لشارعه ستجبره على تغيير نمط حياته بالكامل.

كما تشمل القائمة أربعة أفلام تشارك فى مسابقة الأفلام القصيرة هى «صاحبتي»، «ماما»، «من عمل الشيطان»، و«المقابلة»، فيما يشارك الفيلم الوثائقى «بعيدا عن النيل» فى مسابقة آفاق السينما العربية، وترصد «البورصجية» تفاصيل الأفلام وهي:

صاحبتى (١٧ دقيقة)

الفيلم من إخراج كوثر يونس، وهو روائى قصير يعرض لأول مرة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

خلال أحداث الفيلم، يتبع "علي" اقتراح حبيبته الذى يضع علاقتهما أمام اختبار، وتخرج الأمور عن المتوقع عندما تصاب أدوار الجنسين بحالة من التشويش، بطولة مارك حجار، إلهام صفى الدين.

ماما (٢٠ دقيقة)

الفيلم من إخراج ناجى إسماعيل، وهو روائى قصير يعرض لأول مرة عالميا بفعاليات المهرجان، وتشارك فى بطولته الفنانة مى الغيطي.

تتابع خلال الفيلم قصة فتاة فى الحادية والعشرين من عمرها، تخبئ سرا خطيرا لتحمى نفسها وأخيها.

من عمل الشيطان (٢١ دقيقة)

الفيلم من إخراج ديسيل مختجيان، وهو روائى قصير يعرض أيضًا لأول مرة عالميا بالمهرجان.

تدور أحداث الفيلم عن شابة تعود للقاهرة بعد عشر سنوات، لتنظم معرضا عن المصورين الأرمينيين الرائدين الذين سجلوا التاريخ المصرى عبر الزمن، وخلال التحضيرات تدفعها الظروف لتدرك السبب الحقيقى خلف عودتها.

المقابلة (١٥ دقيقة)

الفيلم من إخراج هند متولي، ويعرض لأول مرة عالميا، فيما يشارك فى بطولته الفنانة سارة عبد الرحمن.

خلال أحداث الفيلم تضطر "نادية" إلى الاختيار بين رعاية أمها التى تعانى من أفكار انتحارية، وبين حضور مقابلة عمل قد تغير حياتها وحياة عائلتها للأفضل.

بعيدا عن النيل (٩٩ دقيقة)

الفيلم من إخراج شريف القطشة، وهو وثائقى من إنتاج مصر – الولايات المتحدة ويعرض عالميا لأول مرة، ومن المقرر أن يفتتح مسابقة آفاق السينما العربية لهذا العام.

تدور أحداث الفيلم حول فرقة موسيقية أعضائها من مختلف الدول الأفريقية، ونتابع خلال أحداث العمل جولة الفرقة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المقرر أن يكرم مهرجان القاهرة السينمائى الدولي، الفنانة الكبيرة لبلبة، بمنحها جائزة الهرم الذهبى التقديرية لإنجاز العمر؛ و يأتى ذلك التكريم تقديرا لمسيرتها المهنية التى انطلقت منذ نعومة أظافرها وامتدت لسنوات قدمت فيها العديد من الأعمال الهامة والتى تنوعت ما بين السينما والمسرح والتلفزيون والاستعراض.

كما يمنح المهرجان المخرجة القديرة كاملة أبو ذكري، جائزة فاتن حمامة للتميز، خلال فعاليات المهرجان؛ وذلك تقديرًا لما قدمته طوال مسيرتها الفنية التى انطلقت منذ تسعينيات القرن الماضي.

كما قرر مهرجان القاهرة السينمائى الدولي، تكريم المخرج المجرى الكبير بيلا تار،هو أحد أبرز صناع السينما العالميين.

مهرجان القاهرة السينمائى الدولي، هو أحد أعرق المهرجانات فى العالم العربى وأفريقيا والأكثر انتظاما، إذ ينفرد بكونه المهرجان الوحيد فى المنطقة العربية والأفريقية المسجل فى الاتحاد الدولى للمنتجين فى بروكسل "FIAPF".

هجوم لاختيار «فردوس عبدالحميد» وفنانون يدافعون ..

«أنا كده حظى كده».. «فيس بوك» يحاكم «الضاحك الباكى»

سها يحيى

كأن الفنان الراحل نجيب الريحانى يشاهد مسلسل «الضاحك الباكي» ويقول عبارته الشهيرة «أنا كده.. حظى كده».. حيث أثار المسلسل الجديد «الضاحك الباكي» للفنان عمرو عبد الجليل، والذى يتناول قصة حياة نجيب الريحاني، جدلًا واسعًا منذ بداية عرضه قبل يومين، حيث تعرض المسلسل لانتقادات كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعى خاصة للفنانة فردوس عبد الحميد، التى تجسد دور والدة نجيب الريحانى فى العمل، ومن ثم زوجها محمد فاضل مخرج العمل.

وظهرت فردوس عبد الحميد كأم لأطفال بينهم طفل رضيع فى المسلسل رغم تقدم عمرها؛ مما أثار سخرية رواد مواقع التواصل الاجتماعي.

وكتب أحد النشطاء: «المخرج مش دقيق فى إخراجه مثلا جايب فردوس عبد الحميد أم لاطفال فى ابتدائى وعندها طفل لسه مولود وهى عندها فوق الـ ٧٠ سنه ومش قادره تمشي، والنهارده جايب ممثل المفروض انه الاخ الاكبر لنجيب الريحانى وهو أصغر فى سن بكتير من عمرو عبد الجليل فى الحقيقة».

وتابع آخر: «بكل أسف الحلقة الثانية من مسلسل الضاحك الباكى تؤكد توقعى فى فشل المسلسل، وللذين أغضبهم أن يسند دور البطولة لفردوس عبد الحميد وامرأة يظهر سنها جليًا من تجاعيد الوجه والحركة والنطق رغم المحاولات البائسة للتجميل وترميم ما أمكن ترميمه، والسير ضد الزمن كأم لأربع اطفال منهم طفل حديث الولادة.. قليل من العقل يا أهل الفن.. المحسوبية مش كده».

وأضاف: «كان ممكن يا استاذ فاضل تسند الدور لممثلة تناسب مقومات الدور والسن والهيئة.. وبعد كام حلقة اسند دور أم نجيب الريحانى لزوجتك زى ما انت عايز .. حتى لو حبيت تسند لها دور نجيب الريحانى نفسه أنت حر.. لكن للاسف سقطة كبيرة لا تغتفر لمخرج يسير عكس التيار والزمن فى طريقة إخراجه ومحسوبيته وسيناريو مترهل به كثير من الاستسهال التاريخى والدينى والفنى والديكور واللغة والحوار».

وفى المقابل.. دافع عدد من الفنانين عن الفنانة فردوس عبد الحميد بعد حملة الهجوم عليها، حيث نشرت الفنانة حياتنا الفنية لا تلتفتوا إلى أي تنمرات أو مضايقات فهذا سلو السيوشيال ميديا الآن لا احترام ولا تقدير لأحد للأسف، وأى حد عنده ملحوظة ما فمن حقه ولكن يحصل أيه لو بأدب وكياسة، طبعا بطلب المستحيل ولكن لا يهم لكن أرجع وأقول نورتونا وشرفتونا فاضل وفردوس».

كذلك دافعت الفنانة سلوى محمد على، عن فردوس عبد الحميد، حيث قالت عبر حسابها على «الفيس بوك»، «فردوس عبد الحميد دى أستاذة كبيرة أوى أوى أكتر ممثلة تعرف تحمل صوتها مشاعر.. الاستماع فقط لـ صوتها ينقل إحساس عميق.. أنيسة الشعبية الجدعة الغلاطة المنفسنة الطيبة الحنينة الطوق والأسورة.. الحريف.. فى المشمش.. ميزو، فردوس عبد الحميد تاريخ من التمثيل الحساس الجميل».

وكتب الفنان والكاتب عمرو محمود ياسين، عبر حسابه على «الفيس بوك»، «الأستاذ محمد فاضل هذا التاريخ العظيم... هذا الإبداع المتواصل عبر سنوات وسنوات من النجاحات. .. محمد فاضل براند لوحده ... شرف كبير لأى فنان انه بيوم إشتغل أمام كاميرا محمد فاضل، وانا حصلت على هذا الشرف فى مسلسل اسمه ربيع الغضب، كل الإحترام والحب للقدير محمد فاضل و للفنانه الكبيرة صاحبة التاريخ العريض من الأدوار العظيمة النجمة فردوس عبد الحميد».

وأضاف: «اللى يتفرج على شغل فنى ومايعجبوش فهذا حقه.. و إذا أراد أحدهم أن ينتقد أمر فنى ما فهذا حقه أيضا، لكن لما نخرج للسوشيال ميديا ونبدأ نتحدث عن قامات فنية كبيرة فليكن ذلك بكل إحترام وتقدير والفن وجهة نظر والنقد له أصول، أنا مش ضد النقد إطلاقا بالعكس معاه ميه بالميه لأى عمل ولأى فنان مهما كان، ولكن أنا ضد البوستات والتعليقات التى تحمل سفالة وتنمر ولا يمكن اعتبارها نقد».

يذكر أن مسلسل «الضاحك الباكي» بطولة عمرو عبد الجليل، رزان مغربي، محمد سليمان، فردوس عبد الحميد، مصطفى شوقي، هاجر الشرنوبي، تأليف محمد الغيطي، إخراج محمد فاضل.

شهيرة صورة عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك»، للفنانة فردوس عبد الحميد وزوجها المخرج محمد فاضل.

وعلقت شهيرة على الصورة قائلة: «عايزه أقول يا صباح الفل على الدراما المصرية، ويا أهلا وسهلا برجوع ملك الدراما المحترمة الهادفة الأستاذ محمد فاضل، العبقرى الذى يملك كل الوعى والثقافة والرؤية المجتمعية لكل ما قدم لأكثر من أربعين عامًا، مجرد رجوعك للدراما فهو شرف للمنظومة الفنية».

وتابعت: «أما العظيمة فردوس عبد الحميد فقد استمتعنا بفنها الراقى من قريب ومازلنا، ما أجملكما فى

Finance in Common: Let's exploit the impetus around climate change to scale up agriculture – panelists

The panel discussion, unlocking smart and inclusive Recovery in Africa through the private sector, was one of several at the three-day summit

Development lenders in Africa can seize the current global crises as an impetus to help the continent significantly increase food production. This was a common conclusion of panelists at this year's Finance in Common (https://bit.ly/3VAI1Bm) summit in Abidjan on Wednesday.

Participants agreed that development partners should work with governments and other policymakers to bolster the resilience of private businesses, especially those led by women.

The panelists included Beth Dunford, Vice President for Agriculture, Human and Social Development at the African Development Bank; Ijeoma Ozulumba, Executive Director and Chief Financial Officer of the Development Bank of Nigeria; James Mwangi, Group Managing Director and CEO of Kenya-based pan-African Equity Group Holdings; and Admassu Tadesse, CEO of Trade and Development Bank.

The panel discussion, unlocking smart and inclusive Recovery in Africa through the private sector, was one of several at the three-day summit that looked at how multilateral development banks can bring tangible solutions to Africa's development challenges.

The African Development Bank and the European Investment Bank co-organized the summit under the theme; Green and Just Transition for a Sustainable Recovery to highlight the role of public development banks in Africa's recovery as the continent faced impacts from the Covid-19 pandemic, climate change, and Russia's war in Ukraine. The meetings are taking place less than a month before the UN climate conference, COP27, gets underway in Sharm el Sheikh, Egypt.

Dunford highlighted various initiatives by the African Development Bank to enhance financial inclusion, particularly by empowering women through digitization and capacity-building to make their activities bankable.

She said many women in business in Sub-Saharan Africa find it challenging to obtain affordable credit because of a misconception that their gender makes them high-risk borrowers. Dunford said the African Development Bank was working to change the mindset that categorizes women as not being creditworthy.

"At the African Development Bank and in our gender strategy, we're looking into women's economic empowerment across everything we do"

"At the African Development Bank and in our gender strategy, we're looking into women's economic empowerment across everything we do," Dunford stressed. She added: "With every operation at the bank, there is the recognition that women's empowerment is the key for delivering on growth. The strategy is paying off by reducing poverty among families."

Dunford said that the bank's Affirmative Finance Action for Women in Africa (AFAWA) program maintained its goal to bridge the $42 billion financing gap for women.

She said the African Development Bank was also making sure there is space for the private sector as governments turn to the domestic market to mobilize credit amid tightening global conditions.

Tadesse said Africa must use climate action to spur agriculture and climate-resilient infrastructure to rapidly boost food production.

He said: "What really needs to be done now is refocusing on supply-side measures because climate change, the Covid-19 pandemic and the new shocks coming from the war in Ukraine have left behind serious supply problems. That's what is driving inflation, food insecurity, and energy insecurity and all fronts.".

The Trade and Development Bank CEO said that the current food losses represent 8% of greenhouse emissions and that addressing them would be climate action. "If we're just to invest in agriculture, storage, and cold chains, just to stem the losses, that will significantly contribute to addressing climate change."

Tadesse reiterated the call for channeling more International Monetary Fund Special Drawing Rights to Africa. "We want to see more SDRs flow through Africa, and if it doesn't flow, then it will be an opportunity lost."

Mwangi called for a stronger collaboration between countries and development partners for rapid recovery. "I am seeing us moving more and more into scenario planning, and as the situation evolves very quickly, working together and learning with each other will see us grow," he said.

Panelists also discussed current exchange rate volatilities, increasing costs of credit, and good governance in managing the development of financial institutions. Drawing from the Development Bank of Nigeria's experience, Ozulumba said: "Governance is central to building a development bank, and Nigeria is a good role model with efficiency in operations."

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
12
30-10-2022
NO.261
www.alborsagia.com
https://www.facebook.com/alborsagia
إشراف : أشرف نجيب

Opening Ceremony of K Marine Ship Management Pte. Ltd.

held in the Republic of Singapore

We are pleased to announce the grand opening ceremony of our new in-house ship management company, K Marine Ship Management Pte. Ltd. ("KMSM"), in Singapore was held on 26th October 2022 at 79 Anson Road, #0601-, Singapore 079906. The grand opening ceremony was attended by the key management from Kawasaki Kisen Kaisha, Ltd and KMSM together with the key industry leaders of Singapore's Maritime Industry and distinguished guests.

The establishment of KMSM is in line with our "K" LINE Group's plan to further enhance the "K" LINE Group's value and presence in Asia and in Singapore. Being one of the global bases of the "K" LINE Group, KMSM will be supporting our "K" LINE Group's Asia businesses, which has been identified as one of the future growth markets under our "K" LINE Group's New Medium-Term Management Plan.

KMSM aims to provide high-quality and trusted ship management services and establish a customer-oriented support organization rooted in the region, and flexibly respond to diversifying needs. With this, it is KMSM's intention to strengthen our global functional strategy structures of marine technology, organizations, human resources including ship management companies.

KMSM aims to provide high-quality and trusted ship management services and establish a customer-oriented support organization rooted in the region, and flexibly respond to diversifying needs. With this, it is KMSM's intention to strengthen our global functional strategy structures of marine technology, organizations, human resources including ship management companies.

Strengthen Collaboration on Climate Adaptation Across the Continent, Experts say Ahead of United Nations Climate Change Conference (COP27)

Titled 'Adaptation Dialogue: Implementing the Vision', the session called for strengthening collaboration on adaptation across the continent

Ahead of the 2022 United Nations Climate Change Conference, COP27, in Egypt in November, the African Development Bank (www.AfDB.org) and the Global Center on Adaptation participated in a series of events at the Africa Climate Week to build consensus among African countries and stakeholders. COP27 is described as Africa's COP and will significantly shape the future. To deliver on adaptation, a transformative adaptation agenda is needed now.

Titled 'Adaptation Dialogue: Implementing the Vision', (https://bit.ly/3F6hsOB) the session called for strengthening collaboration on adaptation across the continent. The speakers highlighted the progress made by the Africa Adaptation Acceleration Program (AAAP) (https://bit.ly/3DoKPKC) so far, notably its contribution to narrowing the adaptation gap and accelerating the implementation of the Africa Adaptation Initiative (AAI). The AAI represents Africa's bold and innovative step to galvanize the support needed to significantly scale up adaptation across the continent.

"Dorsouma called for accelerated action against climate change while making rapid, deep cuts in greenhouse gas emissions to avoid a mounting loss of life, biodiversity"

Speaking on behalf of Dr. Kevin Kariuki, Vice President, Power, Energy, Climate Change and Green Growth, Al-Hamndou Dorsouma, Acting Director of Climate Change & Green Growth Department at the African Development Bank, underscored the urgent need for accelerated adaptation action.

Dorsouma called for accelerated action against climate change while making rapid, deep cuts in greenhouse gas emissions to avoid a mounting loss of life, biodiversity, and infrastructure. He noted that progress on adaptation has been uneven so far, with increasing gaps between action taken and what is needed to deal with the increasing risks.

Prof. Anthony Nyong, Senior Director and Africa Regional Director at the Global Center on Adaptation (GCA), highlighted the need to improve climate resilience and adaptation in Africa. He estimated the cost of climate change at $579 billion by 2030, with global finance skewed towards mitigation. Only 7.2% of global finance goes to climate adaptation.

Tanguy Gahouma-Bekale, Special Advisor to the President of the Gabonese Republic and the Permanent Secretary of the National Climate Council, endorsed the AAAP as a primary vehicle for implementing the Africa Adaptation Initiative's mandate. The program seeks to mobilize $25 billion to accelerate climate change adaptation actions across Africa.

The AAAP is an Africa-owned and Africa-led response to the continent's expressed needs and priorities to reduce its vulnerabilities to climate change and harness the opportunities that result from climate change. Since its launch in April 2021, the AAAP upstream financing facility, managed by GCA, has enabled mainstreaming adaptation into